سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر
قصر القبة، القاهرة فى ٢٤ يوليو ١٩٦٧

الحاضرون

الرئيس جمال عبد الناصر.. رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، زكريا محى الدين.. نائب الرئيس، حسين الشافعى.. نائب الرئيس ووزير الأوقاف والشئون الاجتماعية وشئون الأزهر، على صبرى.. نائب الرئيس ووزير الإدارة المحلية، صدقى سليمان.. نائب الرئيس ووزير الصناعة والكهرباء والسد العالى، الدكتور محمود فوزى.. مساعد رئيس الجمهورية للشئون الخارجية، كمال رفعت.. وزير العمل، عبد المنعم القيسونى.. وزير التخطيط، عبد المحسن أبو النور.. للدولة ، محمود يونس.. للنقل والبترول والثروة المعدنية والإسكان والمرافق، ثروت عكاشة.. للثقافة، سيد مرعى.. للزراعة والاصلاح الزراعى، حسن عباس زكى.. للاقتصاد والتجارة الخارجية، عبد العزيز السيد.. للتربية والتعليم، محمد النبوى المهندس.. للصحة، عبد الوهاب البشرى.. للحربية والانتاج الحربى، محمد طلعت خيرى.. للشباب، لبيب شقير.. للتعليم العالى، محمود رياض.. للخارجية، نزيه ضيف.. للخزانة، شعروای جمعة.. للداخلية، عصام حسونة.. للعدل، عبد الخالق الشناوى.. للرى، نور الدين قره.. للتموين والتجارة الداخلية، أمين هويدى.. للحربية، توفيق البكرى.. للدولة لشئون الصناعة، محمد فائق.. للإرشاد القومى، هنرى أبادير.. للمواصلات، أمين شاكر.. للسياحة، عزيز أحمد يس.. للإسكان والمرافق.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
١- الإجراءات الاقتصادية بعد الحرب	٣
٢- ضرورة إستعادة هيبة مجلس الوزراء، ودور الوزير السياسى	٣٢ – ٦٥

قرارات مجلس الوزراء

- بحث جميع الأرقام الخاصة بالميزانية.
- إتخاذ بعض الإجراءات الاقتصادية، بهدف موازنة الاقتصاد القومى الذى تأثرت إيراداته بعد العدوان الاسرائيلى، وفى نفس الوقت زيادة الإنفاق لمواجهة نفقات تدعيم المجهود الحربى.
- الإجراءات الاقتصادية فى مجموعها، لن تؤثر فى المستوى العام للأسعار فى الأسواق الداخلية، وخاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية.

عبد الناصر: الدودة عاملة إيه؟

مرعى: لا.. الحمد لله أحسن.

عبد الناصر: مين هايغلب فيكم؟

مرعى: ربنا يسهل السنة دى.

عبد الناصر: يعنى السنة دى ماعندناش حاجة غير القطن.. هنمسك فى رقبتك والله!

مرعى: لا.. إن شاء الله، لا.. المجهود معمول كتير قوى، والجيل الأول اكتشف إن الخسائر ضعيفة جدا، هو فيه صعوبة من إمبارح بس شوية!

عبد الناصر: بالنسبة لشغل عبد المحسن تقدر تشيله ولا إيه؟

مرعى: فى الفترة الحالية ممكن، أنا باقعد فى مصر يومين أو ثلاثة أو أربعة أيام تقريبا.

عبد الناصر: والمؤسسات؟

مرعى: يعنى لو الفترة الحالية بس يثبت معايا شوية.

صوت: طيب نشوف لجنة ونشوف الشئون ونشوف الشغل ده.

عبد الناصر: أنا متهيألى لغاية إمتى؟

مرعى: لحد نهاية أو نصف أغسطس لأننا قمنا خالص، على عشرة أغسطس كان الموضوع بسيط؛ أصل الحقيقية إن تكاليف المراحل الآلية كتير من الجيل الأول.

عبد الناصر: أصل أنا عايز أفضى محسن خالص الحقيقة فى العملية من بكره، وبعدين أنا شايف برضه إن مافيش داعى إنى أعمل وزارة جديدة، ولا إيه يا محسن؟ وإن العملية كلها تقدر تتلم.

أبو النور: أنا عامل لجنة من رؤساء المؤسسات يمشوا الشغل، ويبقى يعرضوا علينا الحاجات الأساسية بس.. هو عبد الرقيب بيشوف الشغل ماشى إزاى.

عبد الناصر: أنا رأيى تشوف العملية كلها على أساس يعنى حتى بنعدل؛ نبقى نعملها وزارة واحدة، ويبقى محسن موجود معانا هنا وزير الدولة وفى نفس الوقت بيشتغل فى الإتحاد الاشتراكى. حتى الناس بقت يعنى صاحية بشكل غريب جدا؛ يعنى النهارده عملية نقد ذاتى، وأنا اتكلمت عليها إمبارح بتوسع، لكن كل حاجة بقى.. من إزاى يبقى وزير الأراضى، وإزاى نمشى، وإزاى كذا، وإزاى كذا؟

مرعى: إنما الموضوع إن شاء الله يمشى بشكل ميسر.

عبد الناصر: سلام بقى لبكره يامحسن أو الليلة يعنى! (ضحك)

ضيف: بالنسبة بقى للميزانية..

عبد الناصر: إحنا يهمنا هنا فى الكلام عن الميزانية برضه نلم تانى، إيه الـ commitments اللى هنحطها على الناس كلها؟ رغم إننى مضيت الحاجات دى وبتاع، وبرضه الواحد كنظرة أخيرة بنشوف إيه اللى احنا فعلا عاملينه، وبعد كده يمكن نقدر نتكلم على الميزانية. إيه الإجراءات اللى احنا ممكن نعملها؟ إحنا جايبين من الإجراءات دى بكام مليون؟

ضيف: الإجراءات جايبة ١٠٠، والإجراءات اللى على الناس جايبة ٥٣,٩٪.

عبد الناصر: اللى على الناس؟

صوت: دى يعنى اللى هى الضرائب والأسعار.

ضيف: الإجراءات الضريبية والسعرية ٥٣,٩٪، وبعدين فيه طبعا الإدخار اللى جه فوق النص يوم.. ده كمان بتاع ٤ مليون. بعدين فيه الأرباح اللى مش هاتتوزع فى يناير اللى جاى.. دى بتاعت ٧ مليون، وبعدين فيه فى الباب الأول الإجراء بتاع المنحة السنوية.. دول مجموعهم الاثنين مع بعض ١٧,٥ مليون جنيه.

عبد الناصر: بدلات.. ربع البدلات؟

ضيف: فيه بدلات ٥٠٪، وفيه بدلات الثلث، وفيه بدلات الربع؛ تبعا لبدلات التمثيل اللى ماتحفظتش قبل كده تنزل ٥٠٪، بدلات التمثيل الخاصة مخفضة تقريبا تنزل الثلث، والبدلات الباقية كلها بتنزل ٢٥٪، فيماعدا بدلات..

عبد الناصر: بدلات إيه؟

ضيف: بدلات السفر والانتقالات، وماعدا بدلات الأغذية وغلاء المعيشة.

عبد الناصر: هو لسه فيه بدل غلاء معيشة؟!

ضيف: تبقى كلها معاشات.. أصحاب المعاشات بياخدوا، وبعدين فى القانون يفهم منها فى المقصود غلاء المعيشة، إحنا استثنينا غلاء المعيشة.

القيسونى: ضريبة الدخل وغلاء المعيشة لو سمحت، الربع ده هينطبق أيضا على الجميع من الناس اللى فى الخارجية.. اللى هو بدل التمثيل، اللى هو أصلا فى الحقيقة الغلاء. أنا عرضت على سيادتك المشروع على أساس بالنسبة للى الناس تقبضه فعلا، أى لايصبح فيه ضريبة دخل، يعنى الصافى اللى هو حاليا بياخده هو اللى يضبط.

وبالطريقة دى هنقدر نوفر عملة صعبة بدل ما نطلع عملة صعبة، وبعدين مانضمنش اللى ممكن يحصل، ولاتراكم الأعباء على الناس فمش هيقدورا يدفعوا!

فنرجع علاوة الأجور الكاملة اللى هى يسموها بدل التمثيل الاضافى.. هنرجعها كعلاوة غلاء.. وبالطريقة دى يبقى مبنطبقش على الكل.

عبد الناصر: إبقى اشتغل مع زكريا فى الموضوع ده.

القيسونى: يعنى العبء كله بيجى على الأفراد؛ يوصل لحاجة بتاعت ٨٣ مليون جنيه فى شكل تخفيض.

عبد الناصر: ده اللى أنت قلته ولا ده حاجة ثانية؟

القيسونى: لا.. هو المجموع الذى سيقع عليهم ٨٣ مليون جنيه.

عبد الناصر: إحنا عايزين ٥٣,٩ تفكرنا بيهم تانى لحسن نسينا.. نسينا الكلام اللى اتقال قبل كده، ولاّ فاكرينه؟ فاكره يا صدقى؟ نسيته أنا كمان، يعنى كده نعمل تقدير موقف؟

ضيف: الضرائب والرسوم مجموعها ٢٥,٩.

عبد الناصر: ٢٥,٩، تفصيلها بقى.

ضيف: ضريبة الأمن القومى ١٧ مليون.

عبد الناصر: ١٧ دى اللى هى معدل إيه بقى؟

ضيف: اللى هى ٥٠٪ من ضريبة الدفاع؟

عبد الناصر: بما فيها الأرض؟

ضيف: ٢٥٪ الأرض.

صوت: هو إحنا كنا اتفقنا على إن الأرض ٢٥٪ أيوه.

عبد الناصر: أنا مانسيتش قوى يعنى!

ضيف: ٥٠٪ بقية الضرائب النوعية، ضريبة الملاهى ٠,٧٪ .

عبد الناصر: ٠,٧٪؟

ضيف: أيوة.. ضريبة الدمغة ٦,٢٪.

عبد الناصر: الدمغة هنضاعفها إحنا قلنا فى القرار.. مش كده؟

ضيف: هتطلع حوالى ١٢ مليون.

القيسونى: لا.. ستة بس.

ضيف: لا.. إحنا ضاعفناها وقلنا: إن نصها هيجى من القطاع العام، أى الستة هو الصافى وده هتتحمله الوزارة، ١٢ مليون الحصيلة، لكن ستة مليون نصفها هتيجى من شركات القطاع العام ومن الهيئات الحكومية؛ فالصافى الذى سيقع على الأفراد هو ٦,٢ مليون فقط.

عبد الناصر: الملاهى كام؟

ضيف: ٧٪، ٧٠٠ ألف جنيه، عربيات الركوب والتاكسيات ٠,٨ مليون.

عبد الناصر: ده النص.. أى هنزود النص، أنا عايز أعرف أكثر، المهم نعرف قد إيه.

ضيف: التليفزيون ٢٠٪ أى بـ ٢٢ مليون جنيه. رسوم أخرى على البيرة وعلى الويسكى وعلى الخمور وعلى النبيذ تدينى ٧٠٠ ألف.. على البيرة بواقع قرشين صاغ على الإزازة.. دى الضرائب والرسوم. الإجراءات السارية: أسعار السجائر ١٢ مليون جنيه.

عبد الناصر: السجائر هنزود العلبة إيه؟

ضيف: قرشين صاغ، من غير السجائر الشعبية.. لن تتأثر، السكر.. نتيجة خدناها من البطاقة الحر بيجيب أربعة مليون ونصف.

عبد الناصر: هنزل فى البطاقة قد إيه بقى؟

ضيف: الثلث، من ٧٥٠ جرام الى نصف كيلو.

عبد الناصر: للفرد؟

ضيف: للفرد، إطارات السيارات زيادة بواقع ٥٠٪ فى المتوسط.

عبد الناصر: إطارات السيارات؟

ضيف: سيارات الركوب ٨٠٠ ألف جنيه، نقل ركاب السكك الحديد ٢ مليون.

عبد الناصر: آه.. قد إيه يعنى الزيادة؟

ضيف: مش معروفة يافندم! الحقيقة لسه المشروع ماجنيش من السيد/ محمود يونس.

عبد الناصر: يونس مش هنا؟

ضيف: برضه نقل ركاب السيارات النسب بتاعته مش معروفة! إنما الفصيلة المفروض إنها تجيب ١,٨ مليون، البريد ٣ مليون.

عبد الناصر: هنعملها قرشين مش مدة.

يونس: لا.. هتبقى قرشين بدل قرش، وبعدين كل حاجة مسجلة بنفس النسبة.

عبد الناصر: يعنى هانزود كام فى المائة؟

يونس: العادى اللى هو فى السعر، هيبقى قرشين صاغ، وعن مسجل مثلا بدل ٣,٥ هيبقى ٥,٥ أى بنسب معروفة.

ضيف: التليفون بنسبة ٥٠٪ بس، والاشتراك السنوى.. هيجيب ١,٨ مليون.

يونس: التعريفة زى ماهى، أى بس الاشتراك.

ضيف: الصابون زيادة تعريفة فى القطع الـ ٤٠٠ جرام.. هتجيب مليون ونصف، الزجاج الأبيض المسطح زيادة ٢٠ قرش فى المتر المربع بواقع ٣٣٪ أى ٦٠٠ ألف.. هذه هى الإجراءات السعرية.

عبد الناصر: الزيت مش مطلعينه فى البطاقة؟

ضيف: الزيت طلع من البطاقة وارتفع.

قره: فيه اقتراح يافندم بأنه نرفع سعر..

عبد الناصر: لا أنا عايز على القديم.

قره: على القديم، كان قدم اقتراح لكن لم يناقش، لكن هو للحد من الاستيراد ومن الاستهلاك. وهيبقى فيه سوق سوده.. هيبقى فيه سوق سوداء، فسعر السوق السوداء النهارده ما بين ١٨ الى ٢٠ قرش، وهانزل الكمية بعد التعديل من المقرارات.. هاتنزل الكمية شوية. فأنا باقترح إنى أزود فى الحر زيادة، لكن أراعى السعر من ١٢ قرش الى ١٦ قرش أى ٤٠ جنيه فى الطن.. دى تدينا حصيلة حوالى ٨٠٠ ألف، ومع الزيت يترفع السمن الصناعى لأن الاثنين ماشيين مع بعض. وهو هيبقى فيه صعوبة فى توفير الكمية بالكامل؛ لأن أغلبه نقل للحر، وهيبقى فيه تخوف إن جايز الكمية هيبقى على طول فيه إتجاه لاستخدام السمن الصناعى. السمن النهارده له أسعار مختلفة؛ فيه بـ ٤٥ قرش نمرة واحد يمثل ٤٠٪ من الإنتاج، الباقى فى الواقع مالهوش تسعيرة..

تتراوح مابين ٤٥ قرش فى الصفيحة، والثانى الى ٥٧ قرش. أنا باقول: لو نوحده الى ٥٥ قرش لأنه كله إنتاج من نوع واحد فى الصنف.. فالصنف تقريبا واحد. وبالطريقة دى نحد من الاستهلاك شوية، ومايبقاش فيه إتجاه للنوع بتاع الزيت يتجه الى السمن الصناعى، ومش هيبقى فيه كميات تغطى. وده لايمكن سلعة تقدر تخش فى البضاعة لأنها مختلفة فى صرف الكمية فى كل محافظة.. وداخل كل محافظة، رفع سعرها هو يمكن هو الأسلوب الطبيعى للحد شوية من الاستهلاك.

صوت: إذا كان هيطلع برة البطاقة كمية يعنى من الزيت، فالجماعة بتوع شمال الدلتا اللى هم عامة الشعب بيستخدموا الزيت بكميات كبيرة جدا. إذا كان ممكن بلاش شمال الدلتا.. بالنسبة لشمال الدلتا باعتبارها أنهم أكثر مستهلكين ومعيشتهم كلها بالنسبة للأكل على الزيت.

قره: لما جينا نعدل المقررات، اللى كان موجود فعلا نظام حاليا فيه حوالى سبعة وعشرين مقرر؛ وجد إن فى القرية المجاورة لقرية أخرى فيه اختلاف فى المقرر. فإحنا حطينا المبدأ على أساس الآتى: جميع المناطق الساحلية تبقى مقرر واحد ٤٥٠ جرام وده أعلى مقرر، وكان فيه بعض البلاد كانت بتاخد ٤٥٠ جرام وفيه بعض البلاد بتاخد ٧٥٠ جرام وفيه فى الوسط. أخدنا مناطق القرى الساحلية، كانت بتاخد من ٢٢٠ الى ٤٠٠ عملناها ٣٠٠، القاهرة لوضعها الخاص من ٣٧٥ الى ٣٠٠ زى القرى الساحلية، باقى المدن والبنادر والمحافظات ٢٠٠، والقرى من ٩٥ ورفعتها الى ١٠٠. فبالطريقة دى بقلل من القدر بتاع الاستهلاك حوالى ١٥٠٠ طن شهريا، وفى نفس الوقت بيبقى فيه عدالة فى نظام التوزيع أيا كانت المنطقة، طالما أنها تتفق فى نظام معيشتها فى أسلوب واحد، أى جميع المناطق الساحلية تبقى فى مقرر واحد؛ لأنها أغلبهم بيعتمدوا على السمك.

عبد الناصر: طيب نخلى الحاجات الجديدة الى بعد مانتكلم فى الميزانية.

القيسونى: فيه إجراء سيادتك كنت أثرته فى الاجتماع السابق الخاص ببدلات الحضور – ببدلات التمثيل والحضور – وإحنا كنا قلنا: إنه كان فيه تشريع صدر، لكن هو ظهر أنه التشريع لم يصدر! إحنا فعلا قدمنا إجراءاته لكن لم يستكمل بشكله القانونى، فلو طبق

على الجهات الحكومية والمؤسسات والشركات والهيئات العامة يجيب ٣٨٠ ألف جنيه.. بالتخفيض يعنى.

عبد الناصر: طيب بالنسبة للإجراءات، هل حد فيكم له رأى فى هذا الموضوع؟

ضيف: فيه اقتراح يمكن هو مقبول، إن الذهب لما ينشغل ولما بيتباع بندفع مليم للوزن على الجرام عشان إشعار الوزن، طبعا اللى يشترى الجرام بجنيه لما بيطلع الذهب بيبقى جنيه وعشرة صاغ.

عبد الناصر: ده على الجديد، أنا عايز من القديم، إنت لما رفعت إيدك متهيألىش إنك هتلغى! حد شايف مثلا السكر.. ماشى موضوع السكر؟

قره: فيه زيادة فى السعر.

عبد الناصر: لا.. أنا فاهم إنه فيه زيادة فى السعر، وفى البطاقة من ثلاث أرباع كيلو الى نصف كيلو.

قره: برة البطاقة مافيش حاجة، وده فعلا مشى، مشى من الشهر ده.

ضيف: حسب الكمية، وكان فيه موافقة على ده.

مرعى: أنا متهيألى لو اقتصرت الزيادة على بنود معينه مش عديدة، يعنى لو البنود اللى بتجيب مبالغ صغيرة لو بنحملها لحاجة ثانية؛ فبدل مابنزود عشرين سلعة مثلا لو هم عشرة يكون أفضل من لو كانوا عشرين، فلو يفتح فى اللى بتجيب مبالغ صغيرة وأحملها على حاجة تانية.. يمكن الشعور بيها يبقى طبيعى أكثر.

عبد الناصر: هو السلع لو جبنا السكر والسجاير والصابون.

مرعى: مثلا لو حطينا ٣ صاغ مرة واحدة على السجاير، وأخِف من بنود أخرى لو كانت ليها قيمة.

صوت: أصل الصغيرة مافهاش حاجة!

عبد الناصر: ليه.. أنت بتشرب سجاير؟

مرعى: باشرب سجاير أيوة، باقول: عشان ميبقاش فى كل حاجة ٣ صاغ!

صوت: مش كثير.

عبد الناصر: ٣ صاغ على السجاير مش إيه؟ أنا رأيى إن قرشين؛ فعملنا السنة اللى فاتت قرشين برضه على السجاير.. مش كده؟ عملنا قرشين.

صوت: لو رفعناه قرش كمان، هيجرى إيه؟

مرعى: فى معظم دول العالم علب السجاير بخمسة شلن وعليها الضريبة عالية، أنا باقول بقى: لو أركزهم وأدور على الحاجات الصغيرة وأخلص منها.

ضيف: أصل الصغير هنا يافندم عبارة عن السيارات والتلفزيون والخمور.

صوت: أى حاجات مافيهاش حاجة يعنى.. مش مشكلة يعنى.

عبد الناصر: البند الوحيد اللى الواحد بيتساءل فيه، نقل الركاب ونقل السيارات والبريد والتليفون والصابون والإزاز بيمشى وإطارات السيارات بتمشى.. كل الحاجات دى بتمشى ماعدا موضوع اللى أنا باتساءل فيه.. هو موضوع السكر، هل بيمشى يعنى؟

قره: بيمشى.. من الشهر الجاى هيمشى.

صوت: مش فى البطاقات الجديدة؟

صوت: البطاقات الجديدة مالهاش دعوة. المقررات وطريقة الصرف أنا بصرف قبلها بـ ١٥ يوم على الأقل؛ إنه بوزع لجميع المحافظات. المقررات صرفت على أساس التعديل الجديد، لكن لو لم يؤخذ بيه يمكن تعديله بالكامل، لكن ده مش مبدأ. لكن أخطرت جميع الجهات فعلا بأن ده هيمشى فى أول الشهر، والسجاير معروف.. هو معروف فعلا والناس عرفته.

صوت: الناس عارفة ومستعدة.

قره: هو هيبقى فيه يافندم صعوبة فى الزيت بالذات.

عبد الناصر: إحنا هنتكلم على الزيت بعد كده، أنا كنت فاهم إن الزيت اتخفض فى البطاقة.. أنا كنت فاهم كده! ولذلك أنا بسأل.

قره: أيوه يافندم هايتخفض.. أيوه يافندم، ولذلك اللى كان بياخد ٦٥٠، فالمناطق الساحلية كانت بتاخد ٧٥٠، وفى منها بتاخد ٤٥٠؛ فعدلت كله وخليته ٤٥٠، يبقى فيه عدالة.

عبد الناصر: إنت بقى عايز ترفع ثمن الزيت الحر؟

قره: أنا عايز أرفع ثمن الزيت الحر.

عبد الناصر: طيب نتكلم فى الآخر برضه.

ضيف: الإجراءات يافندم.

عبد الناصر: فاضل حاجة تانى؟

ضيف: لا.. فيه مجال لإجراء اقتراحات جديدة.

عبد الناصر: تحبوا نتكلم فى الاقتراحات الجديدة قبل ما نتكلم فى الميزانية؟ وأنا الصبح الأخ زكريا قال: إنه هيلم اقتراحات جديدة.

محى الدين: أنا اتصلت بيهم والاقتراحات موجودة قدامهم.

عبد الناصر: أنا عايز أقول حاجة قبل ماتتكلموا: يعنى مش عايزين نلعبك فى الكلام بتاع إمبارح، إذا جينا النهارده وقبل مانبتدى الاقتراحات الجديدة، ونبقى لعبكنا الكلام بتاع إمبارح؛ برضه يعنى الكلام ده هيسند فترة معينة محدودة ، فإذا لعبكناه هيأثر على الموضوع.

فائق: لو سمحت لى سيادتك فيه مسألة عايزة توضح فى الإعلام؛ اللى هى الشرائح الكبيرة لازم توضح بنسبة كام بالنسبة للسكر.. كتوضيح؛ لأن دى نقطة هتخلى الناس مستريحة.

صوت: هنوضحها لما نربط الميزانية.

ضيف: هو يافندم الإجراءات المقترحة بالباب الأول تتناول الدخول، أى لسه ماراحتش فى أيدى الناس وماتحققتش، بس من دلوقتى بنقول لهم: بدل ما تعملوا حسابكم بأن هيجلكم مبلغ قد كده، هيجلكم مبلغ أقل فى المستقبل.. ده متهيألى إجراء فى اتخاذ إجراءات فى الباب الأول. برضه فى الأجور مهم لأنه حسب الموقف الميزانية؛ فالزيادة اللى جاية فى الباب الأول بتاعت ٢,٣٪ عن السنة اللى فاتت، دى كان ممكن نتصور إنها نسبة كويسة قوى لو كنا فى الظروف العادية. الإنتاج مثلا بيزيد بـ ٤٪ أو ٥٪ فنقوم ناخد نسبة هذه الزيادة للاستهلاك، الباقى يروح للاستثمار والادخار. إنما السنة دى والسنة اللى فاتت مش عارفين إذا كان الإنتاج هيزيد خالص! يعنى جايز الإنتاج نفسه هينقص؛ خامات أقل وموردنا المباشرة من قناة السويس مؤكد إنها نازلة! فكل محاولة من الضغط من ٢,٣ يمكن للنص ١,٣٪ بدل ٢,٣٪ يعنى برضه تبقى حركة فى الاتجاه السليم.

وإذا حصل فى المستقبل إن احنا وجدنا إن دخلنا أو الإنتاج بتاعنا زاد؛ نبقى نقدر ساعتها بإجراءات أخرى إن احنا نرفع الأجور من جديد تانى. فالإجراء المقترح، أو هم ثلاثة إجراءات فى الحقيقة؛ واحد منهم وكلهم ينصبوا على العلاوات، وممكن

نقدر ناخد كل واحد منهم لوحده أو الثلاثة مع بعض. وأهم اقتراح فى شأنهم هو الذى يتناول تخفيض العلاوة اللى هتيجى فى مايو اللى جاى بنسب متدرجة.

القيسونى: هو أصل كل دراسة بالنسبة للعلاوة، وهذه الدراسة موجودة بغض النظر إن احنا هننفذ بها النهادرة ولا لأ، فهى معروضة بصورة أخرى الحقيقة.

ضيف: فلو تصورنا إن احنا برضه – تطبيقا للكلام اللى سيادتك قلته امبارح – إن احنا بنتدرج فى تحميل أعباء التضحية مع ارتفاع الأجور اللى فى أدنى الدرجات – فى الدرجة ١٢ الى الدرجة ٨ – العلاوة السنوية بتاعتهم بتنخفض الى ٢٠٪ فقط، ومن ٧ الى ٤ بـ ٣٣٪ أى تلت، وبعدين من ٣ الى وكيل وزارة الى ٥٠٪. ولو طبقنا هذا الإجراء هيدينا وفر قدره ٣,٦ مليون فى عبء العلاوة، ومش هيظهر أثره كل السنة.. هيظهر واحد على ١٢ أى السدس، يعنى تقريبا ٦٠٠ ألف فقط من ميزانية ١٩٦٧ / ١٩٦٨، لكن السنة اللى بعد منها هيظهر بالكامل.

فيه أيضا اقتراح آخر، بنقول: إن الخريجين الجداد اللى نعينهم ميجلهمش علاوة إلا بعد مضى سنتين من تعيينهم. يتعين برضه بعشرين جنيه زى أى واحد تانى، بس بنعتبر السنتين دول زى أى فترة اختبار مبيخدش علاوة إلا بعد مضى سنتين؛ وده بيدينا وفر قدره ٣٨٥ ألف جنيه فى السنة.

فيه إجراء ثالث جايز بنعتبره منطقى، وهو كل واحد بيترقى – يعنى بياخد علاوة ترقية – مياخدش أيضا فى نفس السنة العلاوة السنوية؛ لأن الترقية بتيجى فى تاريخ مثلا عادة فى ديسمبر.. ده فى الكادرات رقمها ٤٦ بتيجى فى ديسمبر. وبعدين بيجى فى مايو أيضا وياخد علاوة الدرجة – العلاوة العادية بتاعت الدرجة – دى بتدى بتاع ٢٨٠ ألف جنيه على أساس تقريب.. فالحسبة تقريبية، إنما مقدرة بحاجة و٢٨٠ ألف جنيه. فلو أخدنا بالثلاث إجراءات دى بيجلنا وفر قدره ٤,٢ مليون جنيه فى السنة.

العملية الأولى اللى هى خفض العلاوات السنوية، تتخفض العمال العلاوة بتاعتهم بنسبة ٢٠٪، والموظفين فى المتوسط كلهم على بعض بنسبة ٣١٪.

عبد الناصر: ده يعنى الإجراء المطروح اللى هيمشى على القطاع العام والقطاع الخاص؟

ضيف: الحسبة طبعا معمولة على الحكومة.. على ميزانية الدولة، إنما نقدر كمبدأ نطبقه على القطاع العام أيضا.

القيسونى: وفى لائحة القطاع العام ما يسمح بتخفيض العلاوة بأى نسبة، وأفتكر إن آخر نسبة وصلنا اليها إن وصلنا نسبة القطاع العام الى ٥٠٪، يعنى الشركات النهارده بتقبض مش بالعلاوة الموجودة فى الجداول اللى تقريبا مماثلة لعلاوة الحكومة، لا بتقبض النهارده ٥٠٪ من العلاوة.

عبد الناصر: حد ليه رأى فى هذا الموضوع؟

الشافعى: والله هو كان أثناء مناقشة الموضوع كله فى لجنة الخطة، لما جينا تعرضنا لموضوع البدلات بالذات كان عرضنا رأى إنه البدلات تكونت فى ظروف تاريخية، وبقى فيه نوع من الحق المكتسب اللى تكون على مرور الزمن. وكنا اقترحنا اقتراح يمكن برضه بيرد على النقطة بتاعت تعدد المطالب فى نقط تفصيلية كثيرة، وخصوصا فى مجال الضرائب الغير مباشرة؛ وهو لما يبقى فيه خصم نسبة مئوية أو تحميل الأجور كلها بنسبة مئوية وبعدين تخش فى شرائح نوعية، فإذا كان عندنا مجموع الأجور نفترض أنه مثلا ٨٠٠ مليون جنيه، فإحنا إذا حددنا نسبة مئوية، وبعدين بعد شرائح معينة النسبة المئوية دى بتزيد؛ يمكن يقبل العدالة فى الخصم أو التحميل على الكل مع التبسيط الادارى بتاع العملية، يمكن تكون أبسط.

فإذا كان عندنا ٨٠٠ مليون جنيه، إذا كنا عايزين ٤ أو ٥٪، أو المطلوب إن احنا نحصل على ٨٠٠ مليون جنيه، بنقول: نسبتها المئوية من مجموع الأجور كذا؛ فدى حتى متبقاش فيها ظلم على اللى بيدخن أو اللى مبيدخنش فى الضرائب الغير مباشرة فيها، أى التحميل على ناس دون الآخرين. وبعدين فيها تبسيط إدارى وسهولة فى التنفيذ، وتحقق الهدف بنفس الدرجة، وخصوصا منجيش نتعرض للعلاوة الدورية أو نتعرض لبدلات أو نتعرض للحاجات التفصيلية التى لا أول لها ولا آخر! ودى هتلاقى حتى عبء إدارى على التنفيذ لايوازى التفصيل التفصيلى ده. والحقيقة فى أثناء مناقشته بالنسبة للبدلات، أنا بشوف أنه يصلح فى مجال الرأى بالنسبة للموضوع ككل.

صبرى: الاقتراح ده ممكن كان يكون سليم لو كان التفاوت فى الأجور فيه عدالة، لكن الناس شاعرة برضه مافيش عدالة فى الأجور من الأصل.. فيه تفاوت أو فيه بدلات مافيهاش عدالة، وأخذت بظروف معينة وفى فترات معينة بدون تخطيط معين! وأخذ نسبة فى

الواقع بتبقى مضرة أكثر من اللى أجوره منخفضة عن الأجور المرتفعة من دون وجه حق.

بالنسبة للمقترحات اللى قالها نزيه دلوقتى، أنا شايف حقيقة إن الاقتراح الوحيد المعقول بالنسبة للناس هو الاقتراح الثالث بس. أما الباقى فإن ٢,٣ زيادة فى الأجور سنويا مع الإجراءات الغير مباشرة اللى اتخذت سواء فى الأسعار أو خلافه؛ باعتقد إنه يبقى ضغط كبير جدا على الناس.

ضيف: للتعقيب على كلام الأخ على، يعنى إحنا لما بنعلى الأجور بنعملها كإجمالى وليست كأجر أصلى، فبيخش فيها جميع البدلات وجميع ما يحصل عليه الشخص؛ وبهذا تتساوى كل الناس على الأساس الكلى وليس على أساس الأجر الأصلى.

الشافعى: هى الفكرة إن احنا بناخد نسبة على الأجور عموما؛ فى كثير من الدول بتطبق هذا ولاتدخل فى كل هذه التفاصيل. وبعدين أنا برضه بأيد هذا الرأى، فأعتقد إذا كان واحد بياخد خمسين جنيه، وبياخد بدلات خمسين جنيه وفى نفس الوقت بيتاخد منه خمسة جنيه؛ فيتخصم منه أكتر من اللى بياخد خمسين.. بنخصم منه خمسة جنيه يعنى. طالما إن احنا هنحسب مجمل الأجور فهذا بيدى تأثير؛ فشلنا من البدلات وشلنا من كذا وشلنا من كذا؛ فإن المصدر الثانى لما نشيل الحاجات دى بتحقق اللى سيادتك كنت بتقوله إمبارح، واللى احنا كثير من الميزات التى أعطيت لبعض الناس بنقدر إن احنا هنتصرف فيها؛ يعنى الاثنين بنقول فيهم: إن أنا بأيد الرأى اللى احنا نشوف إذا كنا عايزين نخصم حاجة عامة ممكن برضه نخصمها.

ضيف: هو يمكن بس اقتراح الأخ حسين كان مبنى على أساس إن احنا بنلم العملية ونركزها فى إجراء واحد بالنسبة للأجور.. وذكر فى كلامه المثل بتاع السجائر، بس أحب أذكر إن هذه الإجراءات لن تسرى فقط على قطاع الحكومة أو العاملين فى الحكومة وإنما هتسرى أيضا على القطاع الخاص؛ يعنى لازم الأعباء بتتوزع على العاملين فى القطاع العام وأيضا بتوع القطاع الخاص.

عبد الناصر: هو الحقيقة فى نظام زى نظامنا، يجب إن احنا نشيل من مخنا حكاية الضرائب المباشرة وغير مباشرة، وكنا بنتكلم فيها زمان ونقول ليه الضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة. والحقيقة بعد ما أخدنا كل حاجة من الناس تقريبا، منقدرش نقول ضرائب

مباشرة وضرائب غير مباشرة! وفى أى دولة اشتراكية الضرائب الأساسية يجب أن تكون فيها ضرائب غير مباشرة؛ فالشعار بتاع الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة نعتبر إنه مضى وقته! والحقيقة أنا قلت امبارح حاجة لكن مكنتش عارف محتواها، لكن قلتها بناء على الكلام اللى جالى من عدة مصادر: اللى هو الناس الحقيقة بتقول إن فيه ناس خدوا امتيازات، وأنا فى الحقيقة ماقدرتش فى هذه العجالة وأنا يادوبك كنت خلصت الكلام إمبارح يادوبك قبل الخطبة إن أنا أعرف إيه الامتيازات. لكن أنا قصدت بكلام إمبارح إن احنا البدلات.. العربيات، لكن هل فيه امتيازات؟ إيه هى فعلا الامتيازات دى؟ الناس اللى بتتكلم بتقول إن فيه امتيازات!

وأنا قعدت أحاول بينى وبين نفسى – محدش بيفسر فى الكلام – الناس اللى شوفتهم والجوابات اللى جاتلى والتقارير اللى جاتلى؛ محدش مفسر إيه هى الامتيازات! هم بيقولوا: فيه شعور فى البلد إن فيه امتيازات، وإن فيه طبقة جديدة تتمتع وإن وإن وإن. والحقيقة بيقصد بهذا الفخفخة، وأنا ده أشرت اليه اللى هو عمليات تكييف الهواء والفخفخة والفرش، وإن كل واحد يجيب مكتب من بنترومولى.. الى آخر العمليات! لكن إيه الحقيقة؟ ده موضوع مسبب عقدة فى البلد! أنا طبعا باقول: إن عملية الشقق أيضا سببت عقدة فى البلد! وأنا مقدرتش أمنع عملية الشقق دى – عملية الشقق بتاعت الحراسة – وكبار الناس فى الدولة جريوا وراء شقق الحراسة، وضباط الجيش خدوا عدد كبير من شقق الحراسة يعنى، وآخر شقة كان واخدها جمال عفيفى قبل مايعتقل كان عامل حفلة لافتتاحها!

صوت: الناس قالت: إنها كانت فى الزمالك وهو كان عامل حفلة، وإن كان هذا بعد العدوان!

عبد الناصر: عمل حفلة بعد العدوان وبارتى اللى هى حفلة للافتتاح، اللى هى شقة صيدناوى ولا إيه؟! شقة الحراسة، ويعرف أمين هويدى هذا الموضوع لأنه كان بيباشر هذه الموضوعات؛ فى موضوع الشقق الحقيقة عمل، ولهذا أنا عايز فى موضوع الشقق ده ناخد حاجة.

صوت: آخذ.. تماما، اللى فات.

عبد الناصر: أنا عايز اللى فات، إن كل واحد خد شقة من الحراسة.. خدوها على الإيجار إيه.. معرفش إيه؟! يعنى بنعدل إيجارات هذه الشقق ولو بالقانون، وإذا كان القانون يمنعنا من إيجارات هذه الشقق نعدل إيجارات هذه الشقق.

صوت: لأنه كأنه أخد منحة.

عبد الناصر: لأنه طبعا هم الناس القادرين راحوا أخدوا أحسن شقق، وخدوها بأسعار قليلة وأسعار رخيصة، ويمكن فيه شقق اتخدت على الإيجار القديم! ممكن نحسب كل الشقق اللى اتخدت من الحراسة، وأظن الأخ زكريا يحسب لنا هذا الموضوع، ونرفع الإيجار، واللى عجبه عجبه واللى مش عجبه يتفلق! اللى مش عجبه نطلعه من الشقة؛ لأن ليه الناس بتجرى وراء شقق الحراسة؟ لرخصها والديكور اللى فيها!

صوت: لرخصها وحرب.. وصلت لحرب فظيعة.

صوت: مش بس شقق الحراسة، الحراسة وشركات التأمين، وكل الكلام ده.

عبد الناصر: أنا أقصد الحراسة والتأميم وكل الكلام ده، الحقيقة هى مسببة.. لأن مين اللى بيقدر ياخد؟!

صوت: الأقوى!

عبد الناصر: اللى بيقدر يوصل لأمين هويدى هو اللى بيقدر ياخد الشقق، (ضحك) وممكن يوصل لأمين هويدى عن طريقى، أو عن طريق غيرى.. مش كده؟

هويدى: بس أنا كنت عايز أوضح.

عبد الناصر: وضح ياسيدى!

هويدى: كانت علاقتى بهذا الموضوع علاقة وطيدة جدا على المستوى الإنسانى، ويمكن كنت أنا والأخ عزيز دائما نتبادل المواساة فى مواجهة هذا الضغط! وتوالى هذا الضغط فى هذه العملية، وكان السيد صدقى سليمان يعلم هذا. وأخيرا لما كان الضغط زايد جدا؛ أنا اضطريت أن أرفع إيدى نهائيا من هذه العملية، وما كنت أبص لأى ورقة بهذا الخصوص نهائى.

هويدى: وهذا هو الوقت الذى أوقفنا فيه يافندم هذا العملية.

صوت: لأن عملية البيع مش عشان حاجة، عشان الضغط اللى كان موجود.

عبد الناصر: يوم فرض الحراسة على السعوديين، فى نفس اليوم تكونت جمعية المنتفعين بفرض الحراسة على السعوديين على طول.. فى نفس اليوم! وأنا اتصلت شخصيا بأمين هويدى وقلت له: مافيش شقة ولافيلا تعطى، أنا عايز يفضلوا فاضيين إلا بموافقتى أنا شخصيا! هذا هو السبيل الوحيد، أما الناس لما تعرف إن أنا اللى لازم أوافق يقولوا: لا.. مابنروحش.. ماإحناش عايزين، ومحدش يعنى ومجليش ولا طلب!

هويدى: بس كان بيجلنا إحنا!

عبد الناصر: جه طلب واحد اللى هو شمس، كان عايز ياخد فيلا المرشدى، وبعدين لما اتقال له: إن الموضوع عندى رجع.. ساب الموضوع ومشى! فاللى أنا باقوله: إن الناس حاسة إن فيه حاجات اتعملت وناس انتفعت! فأنا باقول: نصلح، وأنا معرفش إذا كان الأخ عزيز يقدر يعمل كده ولا لا؟

القيسونى: أما حكاية المزايا نعمل حصر، أنا لما سمعت سيادتك بتقول المزايا أنا قعدت أفكر وأسأل.. يعنى أنا نفسى أسأل أعرف إيه هى المزايا؟!

عبد الناصر: أنا برضه نفسى أعرف إيه هى المزايا؟ لا.. أنا تساءلت!

القيسونى: حكاية الشقق دى نسميها استغلال مثلا سلطة أو نفوذ، لكن حكاية المزايا.. أنا محتار الحقيقة، أنا مش عارف فين هى المزايا؟!

عبد الناصر: أنا بدى أسأل!

القيسونى: كمان أنا عايز أشير – بعد إذن سيادتك – عن الأجور والتفاوت فى الأجور – برضه بنتكلم فيها كثير – أنا نفسى تعمل لنا دراسة الحقيقة تبقى قدامنا واضحة عن حقيقة التفاوت فى الأجور. هل صحيح فيه تفاوت كبير يسمح إنه يشكل نوع من عدم العدالة؟ نشوف إيه أقصى أجور بتعطى، وبعدين فيه حد أدنى للأجور وده موجود فى مصر الحقيقة. ونشوف نفسنا مع – ولا أتكلم إن نعمل مقارنة مع دول رأسمالية – لا.. نعمل مقارنات مع دول اشتراكية، وبالذات أكتر دولة تبقى ماشية على نظام التقشف. إذا كان مثل روسيا نعمل المثل بها، ونعمل مقارنة الحقيقة، ونشوف هل الحقيقة فيه تفاوت؟ ونشوف إيه أقصى حد للأجور؟

عبد الناصر: طبعا هناك تفاوت!

القيسونى: نسبته إيه؟ وبعدين إيه المقصود بالتفاوت؟ ماهو فيه الحد الأعلى، ماهو بالضرورة هيكون فيه تفاوت.. روسيا فيها تفاوت فى الأجور! اللى يهمنا بقى هل الحد الأعلى ده هو فيه فائض؟ الحد الأعلى الذى يصرف للناس مع المستوى المتوسط، وناخد المتوسط المعقول بتاع المعيشة. وده بيمكن بحيث إن احنا بنضغط على بعض المسئولين النهارده، وسيادتك اكتشفت أكثر من مرة بالنسبة إن فيه مؤسسات، إن منضغطش عليهم باستمرار أكثر من اللازم؛ فنحط عليهم مسئوليات عامة كبيرة. هل هو عنده النهارده فى المبالغ اللى هو بياخدها، نقدر نقول إن فيه فائض يكفيه يبقى فيها نوع من.. أنا متصور إن الناس عايشة على الضبط بالنسبة للضغط النهارده بالنسبة للتخفيضات اللى بتوصله، فأى تخفيضات النهارده التى تقع من الناس بيقولك: فعلا إنها تقع من مبالغ مش فائضة عنده أصلا، اللى طلع من مصاريفه!

عبد الناصر: أنا معتبر إن الناس اللى بتقول الامتيازات وتتكلم على الآتى.. واحد بياخد ستين جنيه بقى النهارده مثلا بياخد مائة وخمسين جنيه! فيه عندنا أمثلة لهذا كثيرة جدا، فيه ضباط كان مرتبه سبعين جنيه راح شركة بقى ياخد مائة وخمسين جنيه أو مائة وثمانين جنيه!

القيسونى: استغلال يافندم! أنا تصورت كلمة مزايا لطبقة معينة وظيفية مثلا أو كبار الموظفين أو المؤسسات.

عبد الناصر: الناس لما بتتكلم عن المزايا اللى اتاخدت، وأنا قارنتها بعد كده بأن الناس بتقول إن فيه طبقة جديدة! أنا فعلا قلت: دول ورا بعض، فيه فعلا ناس كانت بتاخد سبعين جنيه بقى ياخد مائة وخمسين جنيه! أنا لو أسيب الباب هنا ممكن تتكلموا وإنتم عارفين هذا الموضوع بالذات.

الشافعى: سيادتك قلت على الطبقة الجديدة قبل كده.

عبد الناصر: وأنا فى رأيى بعدين عملية الجمع بين المرتب والمعاش، بيطلع واحد فى الجيش واخد معاش تسعين جنيه، وبيروح لأى شركة ياخد مرتب مائة وخمسين جنيه!

صوت: بطلت.

عبد الناصر: لا.. مابطلتش! جاتلى قرارات أنا ومضيتها أنا شخصيا.. هو ده كان بقرار جمهورى. أنا بعد ما لغتها برضه المحاولات وحصلت وأكثرهم عسكريين.. قطعا فيه عسكريين. أنا هديكم مثل للجمعية التعاونية للبترول، هناك فرقة عسكريين بحالها بيجمعوا بين المرتب والمعاش وقاعدين بلاشغل! كل الحاجات دى الناس شايفاها، ماهو الواحد لما بيقعد لما بيجى يتكلم فى الميزات.. يعنى أنا اتكلمت مع ثروت قال لى هذا الموضوع.

عكاشة: أنا كنت أقصد يافندم الازدواج الوظيفى؛ يعنى فيه بعض ناس تشغل أكثر من وظيفة فى الدولة، ويخيل للناس أنها تأخذ مرتب على كل وظيفة من هذه الوظائف، هل ده حقيقى؟ إذا كان حقيقى.. أما إذا كان مش حقيقى، إنما الناس فاهمة كدا!

عبد الناصر: لا.. لا.. هو فيه قانون يمنع الازدواج الوظيفى.

محى الدين: إلا بالنسبة للجامعات.. أستاذة الجامعات.

عبد الناصر: إلا بالنسبة لأساتذة الجامعات، هم بياخدوا – أستاذة الجامعات – بياخدوا فلوس يعنى!

محى الدين: بيقدر إنه يكون منتدب.

عبد الناصر: فيه قانون يمنع الازدواج الوظيفى.

صوت: لحد ٥٠٪، وهنوضح ده للناس فده مش موجود.

عبد الناصر: هناك قانون يمنع الازدواج الوظيفى خالص، لكن أنا شفت ناس كثير وسمعت ناس كثير، وكل واحد النهارده بيتكلم وبيقول: يعنى فرصة! الحقيقة اللى اتكلم فى موضوع الشقق، أو موضوع العربيات، موضوع الجمع بين المرتب والمعاش، مواضيع السفر بره للعلاج وناس أخدت ١٤,٠٠٠ جنيه و ١٥,٠٠٠ جنيه، وناس قعدت ثلاث سنين بره أو أربع سنين تاخد شهريا مبالغ كبيرة جدا بالاسترلينى! مش ممكن ده لكل الناس، فاللى بيقدر يوصل هو اللى بيسافر! اللى بيوصل لى أو بيوصل لك أو اللى بيوصل للآخر؛ ده بيعتبر كل ده امتيازات لفئة محدودة من الناس!

عكاشة: فيه مثلا واحد بيبقى موظف كبير ومعين فى اتحاد دولى أو اتحاد عربى بياخد ماهيه ١٥٠ جنيه، فياخدله ١٨٦ أو حاجة من الاتحاد؛ فالجمع بين الاثنين برضه بيعمل كلام.. يعنى بيطلع ماهيته أكثر من رئيس وزراء!

عبد الناصر: لا.. مثلا اللى فى الجامعة العربية! موظف حكومة وضباط أو كذا بيروحوا الجامعة العربية؛ نعتبر إنهم بيروحوا على طول الجامعة العربية بياخدوا مرتبهم من هناك.

عكاشة: لا.. ده فيه واحد يعنى موظف فى الحكومة، وبعدين بيشغل مثلا وظيفة مدير مكتب الاتحاد العربى، الفريق الأول للاتحاد العربى أو حاجة من الحاجات دى؛ فماهيته ماشية هنا وبياخد من هناك أكثر منهم، فبيطلع حوالى ٣٠٠ جنيه أو ٣٥٠ جنيه!

عبد الناصر: مين اللى انت قاصده؟ تلاقيه واحد فى الدولة انت قاصده هو اللى عامل العملية دى.

عكاشة: فيه كذا واحد.

فائق: هو فيه – وحضرتك مستها فى المؤتمر الإنتاجى – يعنى الصحافة بتتكلم على الامتيازات، وبعدين أنا خايف إنهم ميتوصلوش بكل هذه العملية إنهم بياخدوا مرتبات إجمالى.

أنا جالى مرة أحمد سعيد وقال لى: إزاى فيه دخول الدولة بتضحى وتجيب، وقعد يدينى محاضرة نص ساعة على كده. طيب أحمد سعيد بياخد بدل تمثيل كام؟ طبعا مبياخدش ولا مليم إنما بياخد إجمالى ماهية توصل لـ٣٥٠ جنيه! وهم بيثيروا الناس على هذه العملية، وهم واثقين وبيقدموا برنامج وهم واثقين لن يضاروا ولن يتأثروا بها! كثير جدا من الصحفيين بتوصل ماهياتهم مهيات كبيرة جدا أكتر من ذلك، ومااعتقدش إن فيه فى الدولة ناس – يمكن إلا فى بعض البنوك – إنهم بياخدوا مرتب إجمالى ٥٠٠٠ جنيه أو ٦٠٠٠ جنيه. هى دى الفئة الوحيدة اللى كانت متمتعة، وكانت فيه مشروعات قديمة إنهم بيعتبر كانوا ٢٠٠٠ جنيه والباقى بيعتبر بدل. الحقيقة فيه عمليات إشارة للناس دول إنهم لن يضاروا بأى قرارات تتخذ بالنسبة للقطاع العام أو بالنسبة للحكومة، وأنا لاأعرف هل الأخ نزيه هيراعى هذا ولا لأ؟

عبد الناصر: يعنى إحنا قلنا مثلا: إن ماحدش ياخد أكثر من ١٥٠٠ جنيه إلا بقرار جمهورى فى وقت ما لأن كان فيه ثورة على هذه الأوضاع، تحايلوا بقى على هذه الأوضاع! أحمد سعيد أنا عارف إنه بياخد ٣٨٠ جنيه، ماهيته مش هتلاقيها ٣٨٠ جنيه، هتلاقيه بيشتغل بالقطعة وبالحتة وبيعمل مش فاهم إيه!

فائق: أنا قريت كتبه.

عبد الناصر: لا.. لا غير كده بياخد من الإذاعة ٣٨٠ جنيه، إزاى؟ فيه ناس فنانين فى هذا الموضوع.. أى يتفننوا فى هذا الموضوع!

صوت: ماهو الممثلين بياخدوا، فنعتبره زى ممثل، وأظن إنتم حددتم كام للممثل فى السنة؟ ٥٠٠٠ جنيه أظن فى السنة، حاجة زى كده يعنى.

عكاشة: تخفيض أجور الممثلين السنوى ٢٥٪، واشترطنا إنهم لايمثلووا أكثر من فيلمين فى العام.. فهذا كان تخطيط كبير جدا. بالنسبة كمان لأن عمر الفنان قصير كالزهرة، وجب علينا إن احنا نساعد يعنى ومانضغطش أكثر من كده يعنى.

عبد الناصر: يعنى أنا مش موافق على العملية الأساسية؛ لأن بالنسبة للفن والأدب والحضارة والكلام ده، مالهاش أبدا قيمة؛ فدى مواضيع يعنى متقدرش تحددها الحقيقة!

عكاشة: الموضوع يحتاج الى بحث كبير عشان أقول لسيادتك على الخراب الموجود فى قطاع السينما! وكان لايمكن إن احنا نستمر وإن العجلة تستمر إلا إذا كان نعمل شئ جذرى، ونحاول إن احنا نوقف الأرقام الخيالية اللى كانوا بيتقاضوها بعض الناس!

عبد الناصر: العملية الأصلية فى الحقيقة إنك تطلع إثبات؛ وبهذا بيبقى فيه عرض موجود وهو موضوع حقيقة تانى؛ لأن على طول فى الحقيقة بيجروا على لبنان ومستعدين يدوهم بالاسترلينى ويحفظوا لهم، وفيه طبعا محاولة لجذب السينما الى لبنان!

عكاشة: ده صحيح.

أبو النور: مسألة الامتيازات، الناس هنا بتتكلم على نطاق واسع – اللى هو أثرته سيادتك – فيه مزايا عديدة لبعض الناس. العربيات والشقق والحاجات دى حاجات مفهومة، لكن فيه بدلات وفيه مزايا أخرى الناس بتتكلم عنها. يعنى مثلا لما نيجى فى الكادرات العامة، مافيش شك إن فيه نقد شديد جدا على كادر القوات المسلحة! وإحنا كلنا عارفين لما كنا بنعمل الكادر العام وبعدين جه كادر القوات المسلح بعدها، الناس بتشوف – ودى بتتقال فى البلد – كادر القوات المسلحة وكادر، أو المزايا العديدة اللى بتستفاد منها القوات المسلحة أو بعض العاملين فى الدولة.

فيه بدلات أخرى اللى طلعنا فيها؛ معرفش إزاى إن بدلات طبيعة العمل، وحصل تسابق فى هذا مدة طويلة؛ بحيث مافيش طائفة مخدتش حاجة باسم طبيعة العمل.. ابتدت الناس تتكلم فيها برضه! ابتدت الكيماويين وبعدين الزراعيين وكل واحد بيشتغل فى عمل له طبيعة خاصة به؛ بحيث أصبح يقتضى أجرا باسم طبيعة العمل

لامحل له، وابتدت تؤمن به الطوائف من الناس. ثم فيه نوع من المزايا الأخرى تتراءى فيها مثل أساتذة الجامعة مثلا وأبناء الاساتذة! وفى نظير كده فى الكليات العسكرية وأبناء الضباط المشاركة. وفيه نوع برضه بيثير الناس؛ أبناء العاملين بياخد مكان لأن أبوه أستاذ فى الجامعة أو لأن أبوه ضابط بوليس أو ضابط جيش أو غير هذا!

موضوع آخر من الامتيازات التى كانت موضع نقد شديد جدا من الناس لأنها كانت موجودة، والناس لما كانت تتكلم عن الامتيازات الحقيقة مابيهمهاش تفاوت الأجور فالأجور مسلم بها، لكن التفاوت فى الأجور كان بيتبعه حاجات أخرى؛ إما مزايا عينية أو بدلات طائفية أو تفاوت من غير مبرر فى الكادرات نفسها المقصود بها طوائف معينة بالنسبة لطوائف أخرى.

هذه هى طبيعة الامتيازات التى يتكلم عنها الناس، فالناس مبتخدش بالها على تفاوت الأجور، والناس بتسلم إن العمل مرتبط بالأجر، لكن خلص منها على مدى طويل فى ترقيع كادرات وفى خلق الامتيازات وفى خلق بدلات وفى خلق طبيعة عمل وفى خلق حتى امتيازات أدبية؛ الناس جمعت كل هذا فيما تسميه امتيازات! فأرجو أن يدرس هذا الموضوع دراسة تفصيلية، ونشوف إيه اللى يعتبر امتيازات فى هذا الذى تعترض عليها الناس حتى نعلق عليها.

عبد الناصر: مع الأسف يعنى كادر القوات المسلحة مقدرش أعمل فيه حاجة، وبعدين برضه أنا بدى أسأل أمين هويدى.. إن أكثر ناس هيتأثروا فى موضوع البدلات هم القوات المسلحة، ماعرفش هل هو حسب هذا الموضوع أو لا؟

هويدى: الطالب فى الكلية الحربية بياخد ٥٠ جنيه فى الشهر.

شقير: بس بياخد ٥٠، بياخد كام طيب؟ وبتاع الجامعة بياخد ٢٠.

صوت: المتخرج حديثا بياخد ٥٠، وكذلك نظيره بتاع الجامعة.. أكثر ناس بتوع الجامعة.

شقير: مش عشان بتوع الجامعة، أنا بتكلم عن خريجى الجامعة العادى بياخد ٢٠ جنيه، ثم العلاج فى الخارج والبدلات بتاعت أساتذة الجامعة، ثم بدل طبيعة العمل – وكل طائفة بتاخد طبيعة عمل – كل ذلك يتكوم عند الناس فيتكلمون عنها!

هويدى: لا.. هو كل التخفيض متجمع من البدلات بتاعت القوات المسلحة حوالى ٤ مليون جنيه.

عبد الناصر: ٤ مليون جنيه، لكن مثلا الملازم هيدفع قد إيه؟

هويدى: والله مش عارف كام بالضبط، إنما الواحد ممكن يحسبها.

ضيف: هى هتخفض بنسبة قد إيه؟ بنسبة ٢٥٪ .

عبد الناصر: عنده بدل سكن، وبدل مراسلة.

ضيف: النسبة قد إيه يا عبد المنعم؟

القيسونى: بياخد بدل سكن ٤ جنيه، لا مش بتوصل لأربعة جنيه.

عبد الناصر: بياخد كام هو؟

هويدى: هو بياخد دلوقتى يمكن ٤٢ دى عايزة لفرقة مظلات.. فرقة مظلات ٨ جنيه، وبتاع المظلات أخذ علاوتين دوريتين.

ضيف: هى البدلات ١٢ جنيه.

يونس: سيادتك تساءلت عن المزايا، أنا باقول: لو فيه عدالة فى تخفيض قرارات البدلات والقواعد الموجودة الناس هترتاح؛ يعنى مثلا السفر فى الخارج للعلاج.. فيه قرارات تنظم هذه العملية وواضحة جدا ومريحة كل واحد فعلا. هذه القرارات يمكن أنا بحثتها مع الدكتور نبوى فى أكثر من مرة ووافية تماما؛ بحيث إنها تضمن إن كل واحد قبل ما يسافر للعلاج ممكن أن يعرض على اللجنة.. والى آخره، وبعدين بتقرر هل يسافر أو مايسافرش. الكلام لو طبق فعلا كل الناس هاترتاح ولا حدش يجرى ورا حد، وبعدين تكون برة كما سمعت – وأنا واثق من هذا الكلام – أطباء أجانب دلوقتى بيتاجروا فى هذه العملية فى العواصم المختلفة. إزاى؟ بيجى الواحد يسافر للعلاج بره على أساس

إنه مقدرله إنه يقعد شهر أو شهرين بمبلغ ٦٠٠ جنيه؛ عمر ما فيه واحد سافر ورجع بعد المدة التى اتمضى له فيها القرار ده! بيروح للدكتور – وأصبح هناك بره فى الخارج – وبيديله أى جواب على أساس مد العلاج بتاعه، وبتمدد مره واثنين وثلاثة! وده السر اللى سيادتك قلت عليه: إن فيه بعض الناس كبيرة جدا وصرفت فلوس كثيرة جدا على هذه العملية. وكان أنا كلمت سيادة النائب زكريا فى هذا الموضوع، وكان إدى توجيه بأن مافيش سفر للعلاج فى الخارج فى هذه الفترة؛ بالنسبة للظروف اللى احنا بنمر فيها.. ده مثل من الأمثلة.

مثل ثانى من الأمثلة التصادق على السفر للخارج، وكان فيه قرارات من السادة الزملاء، ثق سيادتك إن فيه مأموريات يمكن للسفارة القيام بها وممكن المكاتب المختلفة المتعددة اللى بنصرف عليها سنويا فلوس كثيرة جدا تكون مخفضة.

وكنا بنحاول تخفيض العدد لاتساع هذه الناس اللى بتسافر، وبعدين جه اتكرر نفس الناس اللى بتسافر! وأنا أعلم.. وفيه إحصائيات لهذا، ناس بتسافر ثلاث أو أربع مرات فى السنة؛ بحيث لا يكاد يمكث فى القاهرة إلا حاجة بسيطة جدا يكون قد يشم نفسه فيها، وبعدين يرجع يسافر ثانى! وبعدين فيه مأموريات معينة تتكرر سنويا بتطلع بالعشرات، هذه المأموريات بتلف بلاد العالم لمأموريات الغرض منها الدراسة أو أى حاجة، وهذه الدراسة تستمر أو فيها موضوعات خاصة ببعض الوزارات، أنا فى اعتقادى إنها بتقل بكثير جدا عن الموجود.

كذلك المكاتب فى الخارج، المكاتب فى الخارج كان صدر قرار فيها من السيد على صبرى بالتقليل من هذه المكاتب، فيه رغبة حالية الى إعادة فتح بعض من هذه المكاتب فى الخارج! وأنا فى رأيى إن هذا الموضوع نتلافاه، ونقدر نكتفى بالموجود بره فى الخارج، ويقوم بأعمال نفس العمل المطلوب منه قبل فتح المكتب الجديد. التعيينات فى هذه المكاتب الناس بتبصلها لأن مافيش واحد بيخرج بره فى الخارج إلا يمكن ولاأقصد معندوش كفاءة، وأنا ماقصدش تعميم لكن بعضهم بيخرج من غير كفاءة ولكن لمعرفة معينة، والناس حريصة أن تتكلم عن ذلك الموضوع. وفى ناس مستمرة لفترات طويلة لدرجة أنهم نسيوا مصر، حتى أجازاتهم بيقضوها بره فى الخارج، ويادوب بيجوا مأموريات وبعدين بيسافر تانى بيمضى أجازاته هناك! برضه الناس اللى بتشوف إن فيه تفرقة بين ما يعتبر السفر للخارج مجزية سواء من الناحية المالية أو من الناحية المنصب، ومافيش قاعدة لهذا الكلام.. برضه الناس بتتكلم فى هذا الموضوع.

الأعراض – والكلام ده أنا لمسته برضه – أى تيجى تصر جهة معينة على إنها تطلب فلان بالاسم، طب ليه؟ واحد طالب حد من مجلس الدولة كل يوم، ليه؟!

إحنا عايزين واحد الـ application بتاعته كذا كذا كذا، أو مطلوب واحد يقوم لنا بالشغل الفلانى، ونترك الرد للمسئول أنه يحدد الاسم تبع الـ application اللى موجودة. ترتب عن هذا إيه؟ وأنا سمعت الكلام ده من رئيس مجلس الدولة، إن المستشارين سابوا المكاتب وبدأوا يلفوا على الشركات والمؤسسات فى المحاولة فى التهرب من القيام بواجباتهم؛ لكى يخرج يقعد فى مؤسسة أو فى شركة! طيب واحد عايز أى حد يطلب الـ application، ونترك الاسم إما لشئون الموظفين أو لرئيس المصلحة هو الذى يحدده. لو أديله الـ application وطلع وحش بنغيره، ولكن نيجى نطلب واحد بالاسم ونمثل.. برضه الناس بتتلكم عن هذا الموضوع.

الاستراحات.. الاستراحات كثير جدا موجودة وإحنا عندنا حصر، وثق سيادتك إنها تكلف كثير جدا جدا جدا! الاستراحة عايزة نور وعايزة مياة وعايزة خدم ومش عارف إيه. وتم حصر هذا الكلام، وكنا بنحاول أن نقلل من عدد هذه الاستراحات وهى موجودة ومنتشرة فى كل حتة؛ لدرجة النهارده بعض المؤسسات فعلا لها الاستراحات بتاعتها واتبنى جديد.. أى جنب الحاجة اللى بتتبنى الاستراحة بتاعتها! ممكن هذا الكلام إن احنا بنبص عليه.

يعنى أضرب لسيادتك مثل غريب جدا يعنى، بعض الناس احتاروا السيد/ صدقى سليمان واخد على الموضوع اللى قلته لسيادتك بتاع بيع الشقق بتاعت الحراسات. إحنا جالنا اسم مكنتش بتصدق إن الكلام ده كان هيتنفذ، ناس بتقول ما إحنا ممكن نتصرف إيه يعنى لما نبيع وبتاع! يا سيدى ده فيه قرار وفيه موافقة على هذا الكلام. وماكانش ممكن إقناع الناس لأن الناس لو اعتادت على تطبيق القواعد واحترامها؛ فيسود العدالة ويسود القانون ويبقى فيه احترام للقواعد المقررة والقرارات التى تصبوا اليه. الناس عارفة بعد فترة إن احنا نتحايل عليه بعد فترات، وبعد شوية نرجع نلاقى نفس المشكلة نجدها تكاثرت.. نفس المشكلة. ففيه مشاكل موجودة فى الميزانية بنتكلم فيها من سنين متعددة ونعود تانى نتكلم فيها مرة أخرى، ليس إنه إلا قرار صدر، ونرجع تانى نلتف حوله! لكن لو أعطى الطرف وأعطيت القاعدة واتنفذ على الجميع؛ ده ممكن يكون سبب لإرضاء الناس وتخفيف الكلام بتاعهم. لكن مازال المعنى مفقود، فى الواقع الواحد ميقدرش يحدد إلا حاجات بسيطة، ولكن هى التحايل على القواعد اللى بتبقى موجودة.

هويدى: أضرب مثل لسيادتك على موضوع التحايل، بعد قرار بيع الشقق بتاع القطاع العام بصيت لقيت انهال علينا نموذج جديد؛ واحد بده يبادل شقة فى القطاع الخاص بشقه فى القطاع العام مع واحد تانى، وقفت فيها ورفضتها بصيت لقيت تبادلات فى نفس شقق القطاع العام! يعنى كل شقه هتفضى كويسة، واحد ساكن فى شقة وحشة هينقل اليها، واللى هتتباع هى الشقق الوحشة؛ لدرجه النهارده الصبح كلمت الأخ عبد الحميد السراج؛ قال: بإن هو مِدى أمر إن مافيش تبادل بالمرة!

وكان باين من الخطابات المتبادلة الى مدى أمر بهذا، فراحوا لجأوا لشقه فى الحراسة. واحد جايلى النهارده بيقول لى: قلت له: إحنا واقفين التبادلات، واقفين كل هذه الأنواع. قال لى: ده فى اللحظة دى فيه واحد بينقل من الدور الأرضى فى عمارة التامين للدور اللى فوق! قلت له: يستحيل! كلمت الأخ عبد الحميد السراج قلت له: متأكد إن ده ميحصلش؟ قال لى: وأنا متأكد! فتبين إن الشقة فى الحراسة كانت مفروشة وبعدين اللى فيها خرج، فواحد فى شقه تانيه طلع يحل محله؛ عشان هى اللى تفضى الوحشة وينتقلوا الى الحراسة تحت وبعدين الوحشه هى اللى تفضل؛ يعنى فيه determination بحيث إنها توصل لسبل بمنتهى الغرابة، ولولا إحنا بنقف بمنتهى الشدة هنلاقى إخرام بتتفتح!

المهندس: يعنى برضه – زى الأخ أمين ما قال – إن القرارات والحقيقة تبقى منظمه لحد كبير جدا.. يعنى بأتكلم عن العلاج فى الخارج. إحنا عاملين القرار، السيد النائب زكريا لما كمان عملنا لجنة، وبعدين يروح مركز من مراكز العلاج، وبعدين مركز العلاج يقولوا: إن مش ممكن يتعالج إلا بحاجه خاصة فى الخارج. العملية دى عملت إحصاءات ٦ أشهر بالنسبة للى بيمشوا عن طريق اللجان، ٣٠٠ تقدموا للجان، اللى دخلوا مراكز العلاج حوالى ٧٠ أو ٨٠، اللى سافروا ١٧.. دول كانوا فى مدى ٦ أشهر. لما جينا نشوف انعكاس هذه القرارات، إنما بيجى بيسافر معاهم عشرات من الحالات، والى درجة إن فيه بعض الحالات جت – والأخ أمين عارفها – وبعدين بعتنا لها اللجنة الطبية، وزعلت إزاى يعرض لها اللجنة الطبية وبيسافروا برضه؟! فيه ناس كانوا بيسافروا مش عن طريقنا ولكن عن طريق اللجنة الطبية، بيسافروا بوسائلهم الخاصة؛ فبتكون النتيجة فبتجسم هذه العملية فى مثل هذا برضه فى باقى الحاجات.

عبد الناصر: هو نطلع بنتيجة من كل هذا الكلام كله، إن احنا المسئولين عن كل حاجة! يعنى وإحنا هنا كمجلس الوزراء اذا صممنا إن احنا ننفذ مبادئ معينه لازم ننفذها، ومافيش حد أبدا مسنود ومافيش حد عنده قوة خارقه! فبيبقى كل واحد منا مسئول عن العمل الى بيجرى فى قطاعه. وباقول برضه إننا بنعمل الآتى: إن السيد زكريا والنواب وأى حد يشوفه السيد زكريا يجى زى أمين عارف المواضيع دى بالتفصيل، بنقعد نضع قواعد وأصول بتمشى عليها الدولة.

أنا مره وأنا جى من الإسكندرية لقيت تل هناك جنب ميناهاوس عليه مبنى، فبسأل.. إيه المبنى ده؟ قالوا لى: ده استراحة الريس! أى رئيس ياجماعة! (ضحك) وبعدين على هذا الأساس سألت.. طلعت استراحة لوزارة التربية والتعليم، وأنا قلت حتى فى وقتها: إن أمين ياخدها دى تنفع الستريو ويأخدها لأنها فى حته جميله جدا على ربوة.

صوت: جنب الهرم.

صوت: جديدة خالص يافندم.

عبد الناصر: لسه مكملتش جديدة طالعه، ماعرفش أمين عنده فكرة ولا؟ نكملها ونرجعك أمريكا بسيطة! (ضحك) وبعدين وهم بيعملوا سيدى عبد الرحمن، جت هدى بنتى وقالت لى: إنهم عاملين استراحتين هناك وبتاع استراحة للريس وللمشير! وأنا لم أطلب أبدا استراحة! وأنا عندى استراحة فى القناطر أنا بقالى ٤ سنين ماروحتهاش – كنت زمان بأروحها – استراحة حلوة وكويسه كنت زمان بأروح يمكن كل شهر، دلوقتى بقالى ٤ سنين ماروحتهاش! والاستراحة الوحيدة الى أنا بأروحها هى استراحة البساتين الى هى بتاعة برج العرب، وهى أوحش استراحة فى البلد كلها! ماعرفش عارفينها؟ وأفقر استراحة وأغلب استراحة! عارفها يمكن الأخ شناوى، أصلها كانت موجودة من زمان متبنتش جديد. أما اتعمل فى العين السخنة قالوا: انهم بيبنوا استراحة للريس، وأنا اتصلت ولغيت هذا الكلام! حتى فى البلد اللى فيها مصنع إدفو، قالوا: عاملين استراحة للريس، وأنا عمرى ماروحت إدفو ولا هاروح إدفو أبدا.. مش كده يا صدقى؟!

سليمان: عشان افتتاح المصنع.

عبد الناصر: مااعرفش بس جالى الكلام إنهم عاملين استراحة للريس فى إدفو! وسهل قوى إن يقولوا: إعملوا استراحة للريس؛ على أساس إن هافتتح المصنع! طب مين المسئول؟ كلنا مسئولين عن هذا الموضوع!

عندنا الاستراحات.. الاستراحات الموجودة بنبيعها، بنعملها لوكاندات، بناخد فيها قرارات. الحاجات الى اتكلم عنها أمين كلها بنشوفها؛ الشقق اللى اتخدت من الحراسة بنشوف إجاراتها، بنرفع إيجاراتها عايزين يقعدوا فيها يقعدوا مش عاوز يمشى، واذا كان القانون بيمنع هذا بنعمل قانون لهذه العملية!

طبعا بقى بعد كده بتيجى الامتيازات.. اللى هى النفخة اللى هى السلطة والهيلمان المظهر يعنى! وده برضه موضوع طبيعى والحقيقة إحنا عندنا قانون من أين لك هذا، والناس الحقيقة النهارده بتجرح النظام وبتقول إن النظام مش فيه النقاوة الثورية اللى كانت موجودة فيه فى الأول! إحنا عاوزين نطبق قانون من أين لك هذا، ونشوف كل واحد عنده إيه وبيملك إيه من أول رئيس الجمهورية لكل واحد خدم فى هذه الدولة، وبيته إيه وفرشه إيه وحاله إيه وكان إيه وبقى إيه.

والله يعنى الحقيقة لأن النهارده يقول لك إيه؟ بيتاخد واحد وكان ساكن فى الحته الفلانية، وبعدين ينتقل للحته الفلانيه ثم الحته الفلانيه؛ طبعا بتبوظ النقاء الثورى! أنا إمبارح تعمدت أن أتكلم على النقاء الثورى، الحقيقة عملية مطلوبة للجميع، برضه الوزراء اللى أخذوا حاجات من الحراسة ليها تأثير! وأنا مرة كلمت أمين.. مافيش وزير ياخد حاجه من الحراسة؛ لأن إذا واحد منا أخد حاجة من الحراسة معنى هذا إن عينا انكسرت قدام البلد كلها.. لانستطيع أن نحاسب أى إنسان! طب ما أنا كنت قادر آخد لهدى أحسن شقه فى الحراسة! وقلت: لا.. مش ممكن! ودورت على شقق وطُلب منى أنا خلو رجل ٤,٠٠٠ جنيه و٦,٠٠٠ جنيه فى هذه العملية! فقلت: أحسن حاجه بدل كده أبنى، ممكن آخد أرض من مصر الجديدة، وآخد سلفية من مصر الجديدة ٣,٠٠٠ جنيه، والأرض على ١٥ سنة، والعملية ممكن تمشى تطلع أرخص من كل العمليات التانية! وأما جت تبنى وقلت: مش عاوز مقاول من القطاع العام! ولو جبت مقاول من القطاع العام هيقولوا: إنى ببنى على حساب البلد! جه مقاول من القطاع الخاص غلّبنا لأنه قعد سنتين! كان أسهل لى أنا كنت آخد أحسن شقه فى الحراسة فى عمارة الشمس، وإلا أقول لبتوع شركات التأمين يبنوا شقق جديدة فوق السطوح وبيبنوا شقق جديدة.. فيلات فوق السطوح.. وأنا عارف الطلبات دى!

البلد مفتحة جدا وشايفة كل حاجة، وبيقولوا: إن الكلام عن الاشتراكية هو كلام فارغ! لأن اللى بيتكلم عن الاشتراكية لازم يطبق الاشتراكية على نفسه. فالحقيقة أولا.. إحنا لازم ندى المثل، وأنا باقول: إن احنا بالنسبة للدولة كلها وقانون من أين لك هذا؛ القانون لازم نطبقه ولازم حد يتولى تطبيق هذا القانون. وبعدين إحنا مسئولين عن سفر الناس، إحنا مسئولين عن السفر للعلاج، إحنا مسئولين عن بناء الاستراحات، إحنا مسئولين عن كل كلمة! إذا ماكناش نقدر نمسك البلد فى الحقيقة الفترة الجايه ونمسك وزاراتنا مسكه جامدة يبقى مافيش فايدة! والكلام اللى أنا قلته إمبارح يبقى كلام فارغ! والناس بتقول: إنه كلام بيتقال لنا للتخدير ولن يطبق حقيقة. ولكن برضه إذا كنا بنعين ناس برضه ماهو إحنا اللى بنعين الناس، إذا كنا بنعين ناس وحشين ماهو إحنا اللى بنعين وحشين! الى آخر هذا الموضوع. والحقيقة إن كل واحد فينا يتحاسب على أى عمل بيعمله، وأنا باقول: عيب مجلس الوزراء إن ماحدش فيه بينتقد التانى، والعيب الأساسى فيه إن محدش فيه عاوز يتكلم! ده الموضوع الأساسى فى مجلس الوزراء.

وأنا فى هذه المرحلة اللى قررت فيها إنى أكون رئيس مجلس الوزراء، قلت: عاوز أعمل مجلس وزراء صحيح؛ يعنى ناس مسئولين وكل واحد مش مسئول فنى.. كل واحد مسئول سياسى قبل ما يكون مسئول فنى، ويتكلم انشاالله يتكلم غلط! لأن إذا ماكنتوش إنتوا هتتكلموا البلد هتتكلم، وإذا ماكنتوش إنتوا هتنتقدوا ماهو البلد هتنتقد! ثم ماذا ستكون النتيجة؟! يعنى عاوزين مجلس وزراء ناس فيه تتكلم، وإلا يبقى مافيش داعى لمجلس الوزراء!

وبعدين عاوزين مجلس وزراء لانجامل فيه، ويجب أن نباشر فيه النقد، وأنا قلت هذا الكلام. وإذا أمين هويدى بيبنى استراحة بيجى يقول بكرى: إن أمين هويدى بيبنى استراحة، وهذا الكلام مخالف للكلام الى اتكلمنا عليه فى جلسه ٢٤ يوليو، ونعتبر ده بيأثر على الوضع المعنوى فى البلد. وإذا كان قره عنده ناس حراميه بيجى كمال هنرى بيقول: إن فيه ناس حرامية فى وزارة التموين، وإذا كان فى السياحة حراميه بيجى فايق ويقول: فيه كذا وكذا. لأن إذا كان فيه حرامية فى وزارة التموين مش معنى ده أبدا إن قره موافق على الحراميه اللى موجودين فى وزارة التموين؛ لأن فى كل وزارة فيه حرامية وماحدش يعرف دى، وإذا كان فيه حد فى الداخلية يضربوا الناس ويستغلوا ويعملوا بنيجى ونقول: إن فيه ناس بتعمل كذا وكذا.

الحقيقة إذا ماكانش كل واحد يعتبر نفسه مسئول عن الدولة كلها لن نستطيع إننا نشتغل كمجلس وزراء أبدا! بكل أسف أنا يعنى كل مجلس وزراء اشتغلت فيه لغاية دلوقتى أنا بعتبره فشل – لأن اللى اشتغلوا معايا لمدة طويلة يمكن بيذكروا هذا

الكلام – لأن أنا عارف الحساسيات، فإذا واحد اتكلم عن التانى التانى مش هيغفرها له أبدا.. مايغفرش! ماهياش العملية بهذا الشكل!

لكن إحنا الحقيقة بنمر بمرحلة ونقطة بداية جديدة ولازم يبقى لنا فيها قواعد جديدة، يعنى يانشتغل مجلس وزراء كمجلس وزراء؛ أول كلمة فيه الكلام اللى بيتقال هنا ميتقالش بره، وأنا عارف لغاية دلوقتى الكلام اللى بيتقال هنا بيتقال أنا عارف بره.. الكلام اللى بيتقال هنا ميتقالش بره لأى حد أبدا؛ وبهذا نقدر نشتغل كمجلس وزراء وأقدر أنا أقول لك على أدق الأمور.. يعنى فيه ناس بيتسائلوا منكم بيقولوا.. إننا مجلس وزراء مانعرفش أدق الأمور!

فإذا الكلام بيطلع بره مش هقدر أتكلم معاكم لأن ببقى بخربها! لأن فيه كلام كتير إذا طلع بره يضر البلد! وإذا الكلام مبيطلعش بره، وكل واحد عنده مسئولية وعارف إنه مش بس فنى ولكن هو سياسى ومسئول مسئولية كاملة عن البلد، يبقى نقدر نتكلم هنا فى أخطر المواضيع، مع ضمان إن الكلام ميطلعش بره.. فدا أول موضوع.

الموضوع التانى: كل واحد يعتبر نفسه مسئول عن البلد كلها؛ إذا فايق اعتبر نفسه مسئول بس عن الإذاعة ميبقاش وزير هيبقى مدير إذاعة! والسيد مرعى معتبر نفسه مسئول بس عن الزراعة يبقى وكيل وزارة الزراعة أو مدير زراعة! كده ولا لأ؟! لكن الحقيقة عاوزين نتعلم، وبرضه إحنا بعد ١٥ سنة ماعملناش تقاليد، وباقول: إن الناس هرياكوا فى البلد ومسكاكم فى البلد كلكم، وبيقولوا: جمال عبد الناصر مش لاقى غير هذه التشكيلة عملها وزراء، وعاملين زى الثلاثى المرح وجايب فلان وطلع فلان! وإذا ماكنتوش سمعتم هذا الكلام أنا سمعت هذا الكلام وباقوله لكم، وبيقولوا: عاوزين ناس جداد! إنتوا ماسمعتوش هذا الكلام؟! أنا سمعت هذا الكلام.

فين وزارة جمال عبد الناصر؟! فاكرين جمال عبد الناصر ماجبش حاجة جديدة ده على ده زائد ده على ده طلع ده! ماهى نفس التشكيلة زى تفنيطة الكوتشينة! طب متمسك انجلترا طب ماانجلترا إمسك وزارة العمال؛ افرض الوزارة لو طلعت النهارده ورجعت بعد ٥ سنيين، ماهيرجعوا هم هم اللى هم نفس الوزراء! وامسك المحافظين، لو رجع بكره لورد هيوم هيجيب نفس الوزراء اللى هم موجودين معاه، بس كل وزير فيهم له مكانة وله وضع سياسى.. ووضع سياسى تقيل قدام البلد. بكل أسف يعنى باقول لكم بكل صراحة: ماحدش فيكم له وضع سياسى فى البلد!

عايزين مجلس وزراء له قيمة لازم كل واحد يبقى له وضع سياسى، وأنا مستعد فى هذا أتعاون معاكم ونساعد الوضع باستمرار. ولكن البلد أخدت على مجلس الوزراء

النهارده على إنه مجموعه من الناس اللى مالهومش دعوة بالسياسة، وانتم بتطلعوا تقولوا بره: والله إحنا مابنعرفش الموضوع ده! وإنتم اللى إديتم لنفسكم هذه الصفة؛ لأن أنا عارف ومتأكد وعارف الأسامى، ومستعد أقول للى بيقولوا والله أنا ماعرفش، والله أنا ماليش دعوة! اتقال هذا الكلام واتقال فى حتت ومنشور فى كل البلد. وبهذا البلد بتستهين بالوزراء على أساس كذا وكذا، أو يقول: والله أنا مستنى لغاية لما يتبت فى الموضوع! لا.. يعنى الحقيقة تقل الوزير النهارده مش زى تقل الوزير زمان، مش كدة ولا إيه؟! كان موجود زمان فى حزب سيد مرعى كل وزير ليه تقل، مش كده؟!

مرعى: لأن فى بداية الثورة يافندم الوضع كان السلطة والإسم والمظهر بتاع القائمين على مستوى مجلس الوزراء، لكن الواقع إن فيه ظروف عامة كتير حصلت أثرت – زى ماسيادتك بتقول – قطعا إنه حصل فيه استئثار فى العمل السياسى عن طريق هذه التكوينات اللى هى التكوينات السياسية؛ وبالتالى أصبح مفهوم عزل الوزير من العمل السياسى بتاعه. أى عملية بتتعرض على الوزير قطعا ليها تأثير؛ يعنى مثلا الجمعية التعاونية داخل مجال الرى، الصناعة فى مجال بناء المصانع أو توزيعها؛ كلها بجانب عملها الفنى فيها جانب سياسى. هذا الجانب السياسى قد سلب من الوزير؛ لأن الوزير ماأصبحش وزير! إذا عاوز إنه يدير عمل سياسى إدينى القوة إنى أقوم بالعمل السياسى، إدينى فرصه أبدى رأيى سياسيا وأنا مستعد آخد.

إنما أجد إن أمين الاتحاد الاشتراكى على مستوى المحافظات يتصرف فى هذه المحافظة، يعنى راجل فلاح يمر، يقوم ييجى فلان يقول له: إنت مهمل فى أرضك هتتاخد منك أرضك وتؤجر.. وبيحدث هذا! من أول يوم أنا جيت قلت: إن كل كلمة أشعر بيها لازم أقولها. هنا قطعا بيجى وزير جديد ماهوش مسئول أو خايف؛ وتكون نتيجته إن الوزير يعزل، ويكون نتيجة ده إنه ماخافش على نفسه! قطعا الوزير إذا أمسك الناحية الفنية بس فى عمله جايز يعمل بيه فى بعض الأحوال، إنما مايبقاش مسئول عن العمل السياسى. سيادتك النهارده وأنا باشوف وأقول كلمتى النهارده: إن مافيش حاجة اسمها عمل سياسى وعمل فنى؛ فأى قرار فى إيد الوزير فيه جزء قطعا هينعكس على النظام العام كله.

وأنا مع سيادتك تماما، وأنا سمعت أكتر من مره ناس كتير فى إسكندرية وسمعته من أكتر من واحد ليه؟ أنا باعرف إن مافيش وزير مبيشتغلش من اللى قاعدين هنا.. مبيشتغلش فى مكتبه من ٨ الصبح لغاية اتنين وبيرجع بالليل. يعنى الوزير منا بيشتغل ١٢ ساعة فى اليوم؛ لأن مافيش العامل الأساسى السياسى، موجود العامل

الفنى.. يعنى الوزير مدير مصلحة! كيف نظهر العمل السياسى؟ بنظهره بـ role معين فى الاتحاد الاشتراكى؛ لازم يكون لنا فى الاتحاد الاشتراكى وجود مانكونش فى معزل عن العمل السياسى. وبعدين يافندم فيه حاجات بتحصل بتحدث تغييرات جوهرية فى عملية التصويت، وسيادتك تعلم بهذا الموضوع. وأنا على ثقة إنه من أسباب متاعب الريفيين بصفة عامة ومتاعب الفلاحين فى القطاع الريفى؛ ناشئ جزء كبير منه على مسئولين فى الدولة، وإنه لازم يحصل تغيير فى هذا، ويحصل اجتماع فى الاتحاد الاشتراكى فى قصر النيل فى نادى سليمان باشا، ويثار هذا فى الاجتماع.

كيف يعلن عن التسويق التعاونى هو أسلوب اشتراكى ومن يخرج عن التسويق التعاونى يبقى بيخرج عن الأسلوب الاشتراكى؟! يناقش هذا وأنا أسمع به. أمر من اتنين: ياإما أنكمش وأكش وأقول: إنى هاخرج عن الاشتراكية فيما إذا غيرت من نظام التسويق التعاونى، وإما إنى أسأل.. إيه ده؟ فإذا سيادتك بتطلب منى عمل سياسى يجب أن يكون لنا قرارات سياسية!

وبعدين على مستوى المؤسسات، خلى سيادتك تشوف مندوب من الاتحاد الاشتراكى أى موظف، شوف الطريقة اللى بيجرى بها الأمور! قليل جدا من رؤساء المؤسسات اللى قدروا إنهم يحافظوا على كده أو الأغلبية انساقوا ورا النقابات العمالية، انساقوا ورا بيانات الاتحاد الاشتراكى، وتبتعد هذه الطلائع الجديدة كلها اللى الثورة سخرت نفسها لها من أول يوم، وأصبح أى عضو فى الرقابة أو أى واحد من الاتحاد الاشتراكى بيهرب! وده حصل للأسف.. وحصل للأسف سيادتك كنت مدركه من فترة طويلة.

وأنا أذكر أيام الأمانة العامة بتاعة الاتحاد الاشتراكى إن هذا الموضوع بحث.. كل هذه الأعمال؛ الوضع داخل المؤسسات داخل الشركات توزيع سلطة، ماأصبحش الشعور عن التأمين للقائمين عن العمل ولا معاونيه واللى ... موجودة داخل هذا العهد مرتبطة بها. مابقاش عندهم القوة الأساسية الكبيرة اللى كانت موجودة عندى أنا وأنا عضو منتدب فى الاصلاح الزراعى فى سنة ٥٢، وأنا لسه ناشئ ومالیش تاريخ فى الثورة؛ كنت بأقعد على مكتبى لا هاممنى تقرير مخابرات، هتقول إيه لأى ضابط يقول لى: هيترقى مش هيترقى! ماكنتش أسأل فى هذا، وكنت طول ماأنا قاعد على هذا الكرسى اللى ساندنى هو العمل بتاعى.

وأنا أذكر مسئول مصلحة الزراعة لفترة من الفترات، بيتم هذا التغيير عند أول توزيع أراضى، إلا بعد ما اجتمعنا مع سيادتك فى الجزيرة، الوزير منا بيحس إن فيه أمور أساسية تمثل خطوط عميقة ماامكهاش أنا لوحدى، لازم أملكها مع مجموعة من

الناس؛ يملكها على مستوى مجلس الوزراء، مش خايف من المسئولية عشان أكون منسق فى خطى. ماينفعش أى وزير من اللى قاعدين هنا يفرق فى خطه حسب تفكيره.. مش ممكن؛ لأن فيه خط عام يربطنا كلنا اللى هو الخط الاشتراكى، لأن مازال لغاية النهارده المفهوم الاشتراكى فى هذا البلد متغير!

وأنا أذكر لسيادتك فى جلسة من الجلسات – اللى هو من سنين عديدة – إنك قلت لنا: إنسوا حكاية التعديلات. قدمنا مذكرات.. قدمت أنا مذكره فى الاشتراكية الزراعية، ومازال هذا موجود ومازال مفهوم الاشتراكية فى مصر متغير. وسيادتك اتكلمت عن الامتيازات واتكلمنا فى الامتيازات كتير، إنما هل الامتيازات بالصورة اللى اتكلمنا فيها بس؟!

العامل الأكبر إننا مش عاوزين نعترف إن البلد حزبين اشتراكيين! وسيادتك جيت فى مرة من المرات قلت فى خطبة: إنك بتتساءل.. هل أعمل نظام حزبين فى هذا البلد؟ فى خطبة مجلس الأمة. وهذه الكلمة فى ذهنى لأن الناس لازم تتشد الى تمثيل جماهيرى يمثلها تمثيل حق، مايمثلهاش تمثيل شعار من فوق.. الشعار لو نزل من فوق وأنا مش حاسس به من قلبى لاقيمة له، إنما إذا طلع من قلبى أنا كراجل مواطن فى هذا الشعب هذا الشعار يمثل جزء من كيانى وجزء من حياتى. اللى حصل النهارده إن الشعارات بتنزل من فوق وبالتالى مبتأثرش! اليفط كتيرة موجودة شعارات متعددة رأس البلد فيها الجزء السليم وهما الحزبين الاشتراكيين، ومع ذلك الاشتراكيين خطورتهم إيه كالآتى: إن بيتوجد مجال.. نضرب مثل الزراعة، فيه ناس تقول لك: إن الحد الأعلى للملكية لازم يكون ٢٠ فدان أو ٥ فدادين أو ١٠ فدادين؛ وده بيمثل مدرسة وبيمثل الناس ورأى له احترامه ومانقدرش نهمله. وفيه ناس تقول لك: إحنا لازم نستنى ونحدد الملكية العامة ١٠٠ فدان؛ اللى هو القانون القائم حاليا. وفيه ناس تقول لك: ده المساحة قد كذا وقايلين إنهم هيعملوا بالتساوى.

إذاً هنا فيه ٣ مدارس لهذه العملية كلها داخلة فى الإطار العام بتاعهم، وأنا باقول برضه: ياريت يزيد الحد العام للملكية، إنما أجى أقول: لا.. وأتمسك بالـ ١٠٠ فدان ماردش عن الاتحاد الاشتراكى، ولازم يكون عندى تعبير عن هذا الرأى. وعلى ذلك فإن سيادتك بصدد تكوين اللجنة العليا، فأنا أكاد أجزم إن البعد الجماهيرى كان نتيجته اللى هو الإنفصال بين مجلس الأمة والجماهير! وهذا الانفصال بدأ بعد الدورة يافندم.. الدورة الأولى كان فى تلاحم، الدورة التانية أقل، الدورة التالتة أقل، الدورة

الرابعة حصل انفصال كامل؛ لدرجة إن الناس بتتكلم عن إن لو المجلس ده إندبح النهارده هتصفق مش هتزعل على مجلس الأمة!

هذه الصورة ستتكرر على أوحش فى اللجنة المركزية لسببين.. السبب الأول: لأن اللجنة المركزية هتيجى بالتعيين مش هتيجى بالانتخاب. مجلس الأمة ييجى بالانتخاب ممكن الناس تبدى رأيهم فى أسماء معينة، ممكن الناس تبقى دى رأيهم فى ناس معينة، ممكن الناس تسأل عليهم فى الجنة المركزية تانى يوم هيشرعوا زى الناس، وبعدين كيف تشد اللجنة المركزية الإسهام الجماهيرى؟

أنا عايز الإسهام الجماهيرى يرتبط بمجموعة جماهيرية تعبر عن بعض هذه المدارس؛ تضم مدرستين.. مدرسة الاشتراكية المتقدمة والاشتراكية المعاصرة.. وده لاخلاف عليه. طب ليه اللجنة المركزية نفسها أو مجلس الأمة ميبقاش موجود فيه هذا؟! إذا إتوجد فيه ناس تواجد فيه الأغلبية والأقلية؛ طب لما تلاقى الاتنين دول جماهيرية هتلاقيهم يافى الأغلبية يافى الأقلية، يعرفوا على الأقل وجهة نظرهم قد تثير.. قد نوقشت.

إنما اللى حاصل فى مجلس الأمة مش فيه موضوع للنقاش؛ شوف حضرتك مستوى النقاش اللى حصل فى مجلس الأمة.. من أوحش ما يمكن! وقارن بقى سيادتك– عشان أقول لك اللى مقتنع به – إمسك اللجان الدائمة اللى كانت تتناقش مع السيد أنور السادات على ترابيزة فى أوضة مقفولة! هذه المناقشات جميعها على مستوى المجلس – زى ماباقول لسيادتك – صور كتيرة!

طب وهل ده على مستوى المجلس؟! كلنا بنتدخل ولما مانلاقيش نتيجة للمناقشات الداخلية؛ النتيجة النهائية إن بيحصل انعزال للشعب عن المؤسسات الجماهيرية، وبيحصل هذا الانعزال للجنة المركزية، ولأن لايمكن للجنة المركزية إنها تمثل عن آراء الشعب فى هذه الحالة الحرجة. ما لم تتأقلم مع أراء الشعب الحقيقية.

هو بيقول إيه؟ أنا هاقعد مع الفلاح واسمعه بيجى يقول لى: النظام التعاونى دا فاسد وأنا تعبان منه! كيف يمكننى أن أنكر هذا؟! ماباقولش إننا نشيل النظام، أقول له: طب إنت تعبان من إيه فى النظام التعاونى؟ طب أحسب لك.. إن الراجل مش عارف حساباته على مستوى الجمعية التعاونية! دى مسائل لايمكن إطلاقا إننا نهملها من الناحية الزراعية.

والمستوى الصناعى، كيف يمكننا أن ندير شركة؟! وإنه شايف إنه المصلحة فى كذا ونريد أن ننفذ هذا، وبعدين نصطدم بالمؤسسات الجماهيرية الموجودة! يعنى إيه؟! وبعدين نيجى لمدير الشركة ونقول له: أنت المسئول الأول!

إحنا عايزين النظام يسند.. عايزين حاجة تسند؛ يعنى زى الثورة – وأغلب اللى قاعدين هنا مشتركين فى الثورة – هل فيه واحد مننا تنكر إننا كلنا اشتركنا؟ هل فى واحد يمكن يقول إن الموظفين القادة الحقيقيين النهارده لاقادرين يضيفوا على الثورة؟! هل عندنا الشجاعة؟!

أنا واحد عنده الشجاعة من كتر ما شفت من مناظر؛ لأنى مرتبط بهذا العهد وحياتى مرتبطة فى كل ناحية من النواحى.. سواء قاعد فى الكرسى أو أنا فى بيتى. أنا حياتى جزء من هذا العهد وإذا جرى هذا العهد فى حياتى أكتر من ١٥ سنة هأقول إيه؟! مالأنا مرتبط به إذا ماساندتناش مساندة كاملة وبدون تقارير مخابرات ومعرفش إيه وتقارير إيه، إذا ابتديت وأنا بأمضى ورق إنى أخسر، وإذا همضيها وأنا واثق من نفسى وواثق من جمال عبد الناصر إنه راجل كويس.

تعدد الأجهزة وتعدد أجهزة الرقابة وتعدد المنظمات الجماهيرية، وتوزيع السلطة فى هذه المنظمات الجماهيرية؛ هو ده اللى بيقول عليه، وعدم قيام الوزراء بالعمل السياسى، وطبعا إنت مش مقتنع بهذه التقارير! فدى الصورة بكل صراحة، ودول كانوا كلمتين فى قلبى يعنى علىّ إنى أقولهم لسيادتك بينى وبينك، إنما أنا ممكن أكون مندفع فقلتهم دلوقتى!

عبد الناصر: (ضحك) تعليقى على كلام الأخ سيد، كويس إنك قلتهم.. ظاهرة صحية جدا إنه اتكلم، وأنا فى رأيى إنه فى بطنكم كتير، وعايزكم تتكلموا، وأنا عمال أجرجر فيكم فى الكلام يمكن من أول اجتماع يعنى لسبب؛ مجلس الوزراء هو أعلى هيئة موجودة فى البلد، وإذا ماكانش كل واحد فيه يتكلم طيب ما أنا هسمع منين؟! هسمع من الناس بره؟! بشوف ناس وباسمع على أساس اللى باشوفه، بأسمع وآجى هنا أقول: عايز أسمع كلام، ماحدش يتكلم! لما نتكلم يمكن كل حاجة نعالجها ونعالجها علاج صح.

إزاى الوزير يبقى له وضع سياسى؟ بنحط ده سؤال. إزاى مجلس الوزراء والوزراء يقدروا يمنعوا التناقض بين الحكم والمؤسسات والمنظمات الشعبية؟ ده أيضا سؤال. وأنا مش مع سيد فى إن حزبين، وأنا بأقول: إن فيه أكتر؛ لأن فيه تناقضات موجودة فى المجتمع بتاعنا، والاشتراكية أيضا فيها يمين وأيضا فيها يسار!

وأما نقعد نتكلم.. وإحنا أيام تحديد الأرض، إحنا اجتماعنا فى إسكندرية أيام تحديد الأرض فى سنة ٦١. هاقولك حصل إيه أيام تحديد الملكية للمرة التانية وإنت كنت وزير: اجتمعنا فى إسكندرية تكلمنا فى هذا الموضوع والإخوان اجتمعوا معانا

كلهم، وأنا عرضت موضوع تحديد الأرض. كل واحد قال رأيه: فى ٣ أجمعوا على تحديد الأرض بـ ٢٥ فدان.. مش كده؟ ٢٥ فدان.

وفيه ناس قالوا: مانحددش الملكية للمرة التانية، وفيه ناس قالوا: ٧٥ فدان. إنت عارف المجموعة اللى هى قاعدة مع بعض وتعرف بعض وكذا، حصل فى هذا الاجتماع – وكان عندى فى البيت – هذا التفاوت، ولم نصل إلى قرار! لم نصل الى قرار.. فيه يمكن حد قال: ٥٠ فدان وآخر قرار وصلتم إليه.. إنهم فوضونى إن أنا أتصرف فى الموضوع! (ضحك)

وبعدين أنا قعدت حسبت الحسبة كلها، ووجدت أن أرسى على الـ ١٠٠ فدان، وطلعت القرار بـ ١٠٠ فدان ومااتصلتش بيهم وماكانوش يعرفوا، لكن لما قعدنا كان فيه جدل عنيف إن لازم يبقى ٢٥ فدان، وكان فيه بيقول ٧٥؛ مش معنى ده إن فيه اشتراكيتين أبدا بالعكس.

بعدين باقول: أكتر واحد كان متحمس للـ ٢٥ فدان كان كمال حسين فى هذا الوقت وبغدادى اللى اتكلموا على ٢٥ فدان، يمكن كلامهم النهارده بيختلف عن الكلام اللى حصل. ولكن مش معنى ده أبدا إن فيه اشتراكيات متعددة؛ الاشتراكية مراحل، طبعا فيه ناس فى الاشتراكية بتقول لك: الاشتراكية هى تأميم الأرض، وده ماقلتوش إن الأرض تتأمم كلها، ده ممكن يبقى رأى اشتراكى ورأى اشتراكى صحيح. فى المرحلة اللى احنا فيها، هناك تناقض الحقيقة كبير جدا بين تفكير الناس ده.. وده مايضايقناش.

ولكن الحقيقة النقطة الأساسية الى أنت قلتها فى كلامك فى نقطة الكبت، يعنى مجلس الأمة انتهى وخلص؛ والسبب فى هذا.. ليه إحنا بنكبت؟! ليه خايفين ليه من الكلام؟! طب ما هو أعضاء مجلس الأمة نفسهم أكتر ناس النهارده بيتكلموا فى البلد كلام مضاد! طب إذا كانوا أعضاء مجلس الأمة بتوعنا، كل واحد قاعد فى شلة بيتكلم كلام مضاد.. طيب مبيتكلمش ليه فى المجلس؟!

إذاً عملية مجلس الأمة بهذا الشكل فشلت! وعايزين دول يبقوا بتوعنا، وبعدين عايزينهم يقنعونا ويقولوا لنا على الآراء السليمة؛ لأن كل واحد موجود فى قطاع. قد تكون هناك مجموعة وحشة ولا يزيدوا عن ١٠، لكن الباقى مش وحشين.

دا يبقى السؤال النهارده: إزاى نرجع الوزير يبقى وزير؟! ونرجو تجاوبونا على هذا السؤال، وإزاى الوزير يبقى له قيمة فى البلد؟ وبعدين أنا بأقول حاجة: لغاية ٥٦ الوضع كان ماشى كويس أظن كدا يعنى.. ولغاية ٥٨ الوضع بأقدر أقول كان ماشى كويس.

بعد كدا لما حصلت الوحدة، من أول ٥٨ أما حصلت الوحدة ضاع مجلس الوزراء! وإنت كنت موجود فى هذه المرحلة. الوحدة حصلت فى أول ٥٨؛ فى الوقت من أول الثورة لغاية الوحدة كان مجلس الوزراء ماشى صح، وكانت العملية كلها ماشية صح لغاية أول ٥٨. بعد ٥٨ الحقيقة توهنا فى متاهات كبيرة جدا، وحصل تمزقات عنيفة جدا فى الحكم! نتيجة الحكومة المركزية – والقيسونى يعلم هذا وحسن عباس زكى يعلم هذا وأنت تعلم هذا – والتانية اللى اسمها التنفيذية! وبدأوا الوزراء يشتموا فى بعض شتيمة علنية وسب علنى فى البلد! وهذا السب العلنى.. دلوقتى الوزير وزير، لكن إذا كان الوزراء بيسبوا بعض سب علنى فى البلد؛ على طول ضاعت قيمة الوزير! بعد كدا لغاية ٦١.

وبعد الانفصال ابتدينا ٦٢ ومشينا بعملية المجلس التنفيذى؛ كان فيه تمزق فى مجلس الوزراء! وانا أتكلمت فى هذا أيضا عدة مرات، ماهو هذا التمزق؟ إن الوزراء بيشتموا فى بعض وبيشتموا فى بعض للصحفيين! وأنا كنت أعلم من الصحفيين بيتقال إيه من الوزراء على الوزراء الآخرين! ومشيت عدد من اللى كانوا بيتكلموا، وقلت فى مجلس الوزراء: إن أى كلام على بعض بيهد النظام كله؛ لأن إذا كان الوزراء هيشتموا فى بعض!

وأنا باعتبر إن بهذا ابتدت بداية deterioration لغاية وزارة على صبرى جت ٦٤، وفى وزارة على صبرى حصل تمزق أكتر من شتيمة الناس فى بعضها، وأيضا كلامهم على على صبرى! وأنا بأعتبر الكلام الى مشى على على صبرى فى البلد لغاية النهارده أساسه الوزراء، وكان باين إن مافيش انسجام أبدا ولافيش تآلف وإن فيه عداوات موجودة. ولو تحبوا تفاصيل باقول لكم على هذه التفاصيل، ولكن أنا متصور أنكم كلكم تعرفوا هذه التفاصيل.

النهارده بنقول: إزاى نستعيد مكانة الوزراء وإزاى نستعيد مكانة مجلس الوزراء؟ أول حاجة.. إن محدش يشتم فى التانى، يعنى ايه يعنى إذا صبح الصبح عبد المحسن أبو النور شتم فى السيد مرعى وجاب الصحافيين، وقال لهم: سيد مرعى كيت وكيت والكلام ده! وإذا جه سيد مرعى وقال: والله ده عبد المحسن أبو النور خربها وعمل وسوى! ما ده الكلام الى بيحصل ولا إيه؟! وهو أما كان فى الوزارة وعمل وسوى وكذا، وأيام أنا ما كنت فى الوزارة كان الوضع أحسن؛ هو ده الى بيحصل! إذا حصل هذا الكلام معناه إيه؟ معناه إن الحكم كله بيقع! وبكل أسف هذا هو الكلام اللى بيحصل.. ده الكلام اللى بيحصل!

ويجب الحقيقة على أنا إننى لاأغفر أى كلمة بهذا الشكل، واللى بيتكلم بهذا الشكل مانقعدهوش يوم الحقيقة وآخد إجراء حاسم! وأنا بعد كدا باعتبر إن عملية المواءمة انتهت. وأنا برضه باعتبر إن أنا فى الفترة اللى فاتت عملت مواءمات وكان ليها مساوئ كثيرة جدا! وفى الفترة اللى جاية دى؛ خصوصا بعد اللى أنا شفته بعد النكسة، وبعد اللى حصل وبعد ماطلعت الناس.. يعنى أنا بعد ٩ يونيو بأعاهد ربنا لن أعمل مواءمات أبدا ولو على رقبتى؛ لا فى الجيش ولا فى البلد ولا هنا ولا هنا! وهمشى يعنى بالسيف القاطع ١٠٠٪، واللى هيغلط مش هسيبه الحقيقة!

وبعدين أسباب المواءمات أسباب لاهتقدروا تتصوروها ولاهتقدروا تعرفوها، الدولة كانت إقطاعيات! الوزارة إقطاعية والجيش إقطاعية والاتحاد الاشتراكى إقطاعية وكده بكل صراحة! وماكانش فيه دولة، وكل وزير أيضا عامل إقطاعية وكل حاجة عاملة إقطاعية! النهارده نقدر نغطى ده كله ونلم الدولة.

أنا دلوقتى ماسك الجيش وماسك الاتحاد الاشتراكى وماسك مجلس الوزراء، وبشتغل فى الجيش وهشتغل فى الوزارة وهشتغل فى الاتحاد الاشتراكى وأقدر اشتغل، ونقدر نبنى الدولة فى أقل من ٤ أشهر بناية كاملة. وإنتم النهارده باعتباركم أعلى هيئة قيادية، ماأنا ماأقدرش أقول الاتحاد الاشتراكى اللى مع عبد المحسن أبو النور هم الهيئة القيادية بتاعت البلد اللى غازى – اسمه إيه؟ عبد الحميد غازى – هل عبد الحميد غازى هو اللى بيقود البلد؟! مين اللى بيقود البلد؟ النهارده إذا مكنتوش إنتم اللى تاخدوا هذه المسئولية الحقيقة وتعتبروا إن مسئوليتكم مسئولية سياسية ومسئولية تنفيذية، إزاى ييجى عبد الحميد غازى يطرد واحد من الأرض.. بأى سلطة؟! إنت بتقول لى بتا ع الفلاحين!

مرعى: لا.. ده..

عبد الناصر: ده تبقى هزلت!

مرعى: وهو الموظف بيسمع كلامه ليه؟

عبد الناصر: طب ليه تسيبها؟!

مرعى: ده يافندم على مستوى الأفراد.

عبد الناصر: طب إنت وقفتها.. وإنت بتقول: إن إنت وقفتها، ماإنت ممكن تخاف ومتبقاش.. مين بقى اللى بيخوفك فى البلد يا سيد؟! بتخاف من مين؟

مرعى : أنا هجاوب على هذا السؤال.. دلوقتى اللى عاصروا هذه الثورة من الأول، بالنسبة لى أنا لو عبرت عن نفسى يعنى أنا كسبت ثقة سيادتك، أنا أخاف أخسر هذه الثقة لأن هذه الثقة تؤثر فى كبنى آدم.. إنى أخاف أخسر هذه الثقة؛ طب هأخسر هذه الثقة إزاى؟ إذا كانت التقارير تدينى، فده بكل صراحة أنا قادر عشان أتفادى التقارير عنى انكمش!

عبد الناصر: أنا بدى أقول لكم صورة: فيه تصور إن أنا بتجيلى تقارير! أنا التقارير – ويمكن صدقى عارف وهو رئيس الوزراء – كل التقارير اللى كانت بتجيلى كنت ببعتها له. يمكن جالى تقرير عن الإذاعة مرة بعت هذا التقرير لحاتم شخصيا، لكن أنا مبيجيليش تقارير عن الوزراء أبدا. فيه تصور إن فيه جهاز موجود بيعمل تقارير، والله جهاز خايب وياريته يقدر يعمل تقارير! إنتم متصورين خيال.. يعنى متصورين خيال.. متصورين إن فيه أجهزة تقدر تعمل تقارير وكلام بهذا الشكل؟! مافيش!

صوت: يمكن عشان له حادثة زمان.

عبد الناصر: الحادثة دى بتاعت زمان – الرقابة الإدارية – ده ماكانش حتى المخابرات!

صوت: وبعدين أنا مش متخيل إن فيه تقارير بتيجى فينا أبدا.. يعنى محدش تخيل من سنين إن فيه تقارير بتيجى فينا!

عبد الناصر: وبعدين إذا جالى تقرير فى واحد ما أنا لازم أجيبه وأقول له: إننى عندى تقرير إنك عملت الشئ الفلانى كذا كذا كذا كذا، وإلا طالما اذا مجبتكش ومطلبتكش يبقى معنديش تقرير عنك. لأن تقرير.. إفرض إن أنا جالى تقرير عنك سئ جدا، طب أنا إيه اللى يمنعنى إنى أواجهك بهذا الموضوع وآخذ إجراء؟ فيه حاجة تمنعنى فى البلد؟! مافيش حاجة تمنعنى أبدا.

مثلا عبد العزيز السيد مشى فى فترة من الفترات، الحقيقة بتوع مجلس الأمة عملوا عليه حملة كذا وكذا.. كان مصلحة لهم، هل معنى كدا أننى فقدت ثقتى فى عبد العزيز السيد؟ إطلاقا.

وأنا اتصلت بيه بعد ما ساب الوزارة – ويعلم هذا وهو موجود هنا – ولكن الظروف كانت تستدعى.. إنت مشيت فى ظرف، إيه الظرف؟ وأنت تعلم الظرف اللى مشيت فيه؛ دخلت معركة وخسرت فيها.. يعنى خلاص كان لازم تمشى! لكن أما فى مجلس الأمة، أنا بعت لك قلت لك: رشح نفسك، وفى الترشيح للوكالة، أنا قلت: سيد مرعى، وكونك خرجت من الوزارة ماكانش فيه فقد ثقة أبدا الحقيقة.

يعنى ماحدش قال سيد مرعى لعب فى فلوس أو لعب فى كذا، وبعدين أنا حتى إذا سمعت كلام أنا بعتبر الكلام لايمكن آخذ بيه! ليه يعنى؟ لأن سيد مرعى له أعداء وفيه ناس عايزة تهده، وكل واحد هنا منكم له أعداء، كل واحد ممكن يتقال عليه الكلام ده! وباقول لكم: إن أنا لايمكن آخذ بهذا الكلام أبدا، إلا إذا شفت other side of the coin الوجه التانى للعملة. وأنا فى البلد دى لو ماشى بالكلام الى باسمعه ماكنتش يعنى بقى معايا ناس.. كان زمانى لوحدى! وأنا اتقال لى عليك إنك كنت قاعد تنتقد وتسب فيما بعد العملية وبعد ٩! وأنا لم أصدق هذا الكلام. اتقال والله عليك إنت بالذات، وإنت جيت الوزارة بالرغم من هذا الكلام.. اتقال عليك هذا الكلام تصدق يعنى والا متصدقش؟!

مرعى: لأ.. ماتصوروش بأى صورة!

عبد الناصر: باقول لك بالذات عليك إنت، ولكن أنا ماخدتش الكلام، واتقالى نقلا عن واحد.. لم آخذ هذا الكلام مأخذ إنه حقيقة؛ لسبب بسيط برضه أنا أعرفك أكتر من ناس كتير مايعرفوك. الحقيقة برضه إحنا مطلوب مننا تعميق هذا الموضوع؛ إذاً هذا الكلام لم آخذه جد، وبعدين تقرير مخابرات.. مبيجيليش! تصدقوا إن مجاليش تقرير المخابرات على واحد منكم!

يعنى هو أكتر عملية بتضايقنى هى الخناقات اللى بينكم، والكلام اللى بتتكلموه على بعض! فمن هذه الناحية لازم الحقيقة إن كل واحد يبقى مطمئن ١٠٠٪، وأنا إذا سمعت كلام على حد فيكم هعمل حاجة من الاتنين.. يإما لن آخذه مأخذ جد؛ لأنه قد يكون كلام نقلى – إنت عارف فى هذه المراحل – ياإما هأخذه مأخذ جد وأجيب الشخص اللى عليه الكلام وأقول له: عليك كلام!

أنا لما اتقال لى: إن سيد مرعى قال هذا الكلام أنا ماصدقتوش؛ لسبب برضه أنا كان عندى صورة تانية إيه كان وضعك فى هذه المرحلة، وسامع أيضا إيه كان وضعك فيه، وإيه كانت حالتك فى هذه المرحلة. وعارف إنك مرتبط – سواء وأنت فى الوزارة أو مش فى الوزارة مأأنت وكيل مجلس الأمة – مرتبط بينا ومشيت فى قانون الإصلاح الزراعى.. ماصدقتش. وحيتقال عليك كلام وحايتقال على عبد المحسن كلام، وحايتقال على كمال رفعت كلام؛ كل واحد ممكن فيكم هيتقال عليه كلام.. ودى مرحلة ممكن يحصل فيها كلام!

السؤال النهارده.. إزاى نعيد لمجلس الوزراء وللحكومة هيبتها أولا؟ إزاى البلد تشعر إن فيه حكومة؟ باقول برضه: إن البلد مش حاسة إن فيه حكومة! إزاى نعيد للوزير قيمته؟ إزاى نرجع قيمة الوزير كما كانت؟ إزاى تبقى سلطة الدولة فوق جميع السلطات؟ ده موضوع الحقيقة إذا لم نعالجه بتبقى الدنيا ضايعة!

وأنا باقول إن إنت اتكلمت بعد مأأنا اتكلمت، وقلت لكم: الناس تقول: إن مافيش حكومة! والحكومة اللى جاية دى.. وهم مين دول؟! وتستغربوا إنتم إنى باسمع هذا الكلام وإن الناس بتقول لى هذا الكلام! إنت قلت لى نفس الكلام حصل معاك، يبقى السؤال.. إزاى نعالج ده؟ الحقيقة معالجة هذا الموقف هى أهم شئ، لازم البلد تشعر إن فيه حكومة.

هل الحكومة ماتنفعش؟! يبقى أعمل مجلس ثورة.. ممكن أهز البلد تانى وأعمل فيها مجلس ثورة؛ وبحيث إن البلد أما يجتمع مجلس ثورة يبقى البلد صاحية للصبح زى ما كانت! بس هل دى هى المرحلة؟ ماهياش أبدا مرحلة مجلس الثورة.. ماهياش! سهل قوى نحل مجلس الأمة ونعمل مجلس ثورة!

أنا فى تصورى إن احنا لو عملنا لجنة مركزية كويسة وشغلناها كويس، وحطينا فيها ناس بتتكلم كويس مش نمر؛ هذه اللجنة ممكن تكون مجلس ثورة حقيقى، وممكن نعمل فيها دورات مفتوحة ودورات مقفولة، وكل الناس تتكلم.

والله لو جت اللجنة المركزية زى المجلس بتاعكم، هيتقال.. هيبقى برضه مافيش فايدة! إزاى نوزع القيادات فعلا فى البلد؟ إزاى رؤساء المؤسسات يبقوا سياسيين؟ دا أنا بعرف تلات أربعاهم قاعدين ينتقدوا فى الوزراء، وكل واحد مش عاجبه الوزير وبيعتبر نفسه أحق من الوزير، وعايز يهدم وياكلوا فى بعض! إزاى نوضع حد لكل هذا؟

صوت: الحقيقة محتاجين لأكثر من جلسة من هذا النوع.. نتكلم بشكل عام. سيادتك فتحت موضوع أساسى؛ اللى هو موضوع العمل السياسى لمجلس الوزراء، وبعدين الأخ سيد بدأ يرد عليه.. يظهر فى نفسه أشياء كثيرة كان عايز يقولها ويخلص منها!

عبد الناصر: الأخ عصام يمكن مش محضر نفسه تانى! (ضحك)

حسونة: كانت الميزانية.

عبد الناصر: لا.. أنا اتجرجرت الحقيقة فى الموضوع، ماهى الميزانية جرجرتنا للكلام دا! (ضحك)

حسونة: كلها موضوعات الحقيقة عاوزة كلام إن شاء الله.

صوت: أصل الميزانية مافيهاش حاجة يافندم يعنى.

عبد الناصر: معلش.. لكن أنا باعتبر يعنى إن فرصة الكلام ماأضيعهاش.

رياض: نقطة قبل كدا برضه اللى هى العمل السياسى فى مجلس الوزراء، يعنى إذا كان رأى سيادتك بتعتبر دى أعلى سلطة كمجموعة.. كمجلس.. كهيئة موجودة، فالحقيقة النقطة دى عايزة تحديد. يعنى ميكفيش الكلام أبدا عن بعض المظاهر أو بعض الحاجات اللى يجب إن الوزراء.. إن السلطة عبارة عن العمل السياسى! ممارسة فى مجلس الثورة مثلا أو مجلس الوزراء أو لجنة مركزية، والمهم إيه اختصاصها؟ إيه عملها؟ إيه السلطة اللى هتمارسها؟

مجلس الثورة كان عنده سلطات مثلا بيمارسها؛ ولذلك مجلس الثورة فى أول الثورة له وضعه وعمله. مجلس الوزراء الحقيقة أنا مااعرفش.. حتى قلت: إن المجلس بيعود للوضع اللى كان عليه! أنا معرفش الحقيقة الوضع اللى كان عليه قبل ٥٨ أو مااشتركتش فى المجلس قبل سنة ٦٤؛ فمعرفش الوضع اللى كان عليه إيه. هل هو مجرد كان تيار موجود والهيبة دى عبارة عن حاجة كانت موجودة فى النفوس؟ لكن اللى أعرفه من سنة ٦٤ إن المجلس فعلا مابقاش بيمارس عمل سياسى، هو بيمارس عمل فنى فقط.. يعنى كل وزير فى الناحية الفنية بتاعته، وحتى العمل الفنى بتاع

الوزير كان غير منطبق مع الوزراء الآخرين! ولكن كان بتجرى محاولات للربط فى نطاق اللجان. أما بقية المجلس، يعنى واحد بره يعنى مايعرفش حتى العمل الفنى كيف يجرى، أو رأيه إيه فى هذا العمل الفنى.. مش موجود! حتى فى العمل الفنى ماكانش فيه جماعية فى المجلس، فالمجلس مابيمارسش الحقيقة عمل سياسى.

إنما عشان يبقى ياخد دور سياسى لابد إنه يمارس العمل السياسى، إيه هو العمل السياسى بقى؟ ودا اللى عاوز مناقشة وتحديد. أنا مش بحاول دلوقتى برد أو بعلق أو بدى فكرة، إنما هى نقطة بداية الحقيقة قبل مناقشة أى حاجة تانية.

بعد دى ماتتحدد وتتوضح الصورة الحقيقة بالنسبة لعمل المجلس وإيه اللى ممكن نعمله، بعد كده النقط التانية اللى أثيرت الحقيقة تحتاج كل واحدة منهم للمناقشة. إن كانت اللجنة المركزية ووضعها يكون إيه وعملها، الكلام على الاشتراكية موضوعه يعنى طويل، والاتحاد الاشتراكى. مواضيع كتير تعرضوا لها الإخوان فى كلامهم، وفيه أشياء كثيرة الواحد برضه يقدر يقولها، لكن تقول كل دى رؤوس مواضيع تحتاج كل واحدة منهم الحقيقة للمناقشة؛ حتى الجهاز الحكومى يقدر يشتغل، ومجلس الوزراء يقدر يشتغل، والإنتاج يزيد؛ لأنه فى النهاية المقصود به إيه؟ كفاءة عمل الدولة.

نتكلم عن مجلس الوزراء، له هيبة مجلس الوزراء.. ماهو فى النهاية مش عشان العمل ينتظم بحيث إن الحكومة تخدم الشعب بالخدمة المطلوبة بزيادة الإنتاج، وكل واحد يشوف شغله صح يعنى، مابنسعاش طبعا لمنظر الهيبة إن الناس تخاف.. مثلا المقصود بها إن الناس تخاف مثلا! لا.. المقصود إن زيادة الإنتاج والعمل يمشى بشكل أفضل من الشكل اللى احنا فيه النهارده.

كان بيتم هذا.. ودى اللى باعتقد أنا لو خصصنا جلسة وكل واحد يفكر برضه تانى؛ على أساس إن لو سيادتك توافق على نقطة البداية الحقيقة، كيف تعمل الهيئة اللى موجودة النهارده؟ إن مافيش مجلس ثورة ودى الهيئة الموجودة، كيف تعمل بالتنسيق فيما بينها كعمل سياسى مش مجرد عمل فنى؟ وإن هو النهارده الطابع الموجود فى المجلس، كيف يمكن فعلا إنها تعمل عمل سياسى، والجماهير تشعر بهذا وتحصل على ثقة؟

وبالتالى إذا ماعملش المجلس – زى ماسيادتك بتقول – الحقيقة نقطة أساسية العمل السياسى، طيب كيف هنخلق إن إزاى العلاج ميزدش تمنه؟ مش ممكن هعمل عمل سياسى إن ماكانش مجلس الوزراء فعلا يمارس العمل السياسى، وبعدين خلق القيادات السياسية.. طب ماهتتوجد إزاى قيادات سياسية؟!

إذا كان المجلس هو لغاية النهارده عمل فنى.. يعنى ماهواش شعور قيادة سياسية فيه؛ يبقى بالتالى لايمكن هتتوجد قيادات سياسية على أى مستوى آخر ولا المؤسسات أو غيره الحقيقة! وبعدين بقى وضع المؤسسات عايز مناقشة تانية، وعايز على ضوء التجربة اللى فاتت، ووجود أكثر من منافسة وأكثر من تشكيل وأكثر من وضع؛ كله عايز يتحسن الحقيقة. ودا مش هيجى إلا عن طريق إن تكون كل نقطة من النقط دى- بعد ما يحصل من الإخوان استعراض - تتناولوا الموضوع مرة تانية وتالتة فى استعراض عام، وبعد كدا تتحدد كل نقطة فى الحقيقة تتمسك، ويحصل فيها مناقشة على شكل جدول أعمال.

أبو النور: طبقا لمبدأ الحرية فى الكلام، أنا لى تعليق على كلمة الأخ السيد مرعى بالنسبة للتسويق التعاونى وما دار فى المناقشة.. هو الحقيقة يمكن الواحد شعر الفترة اللى فاتت إنه فعلا الثورة بقالها جذور لدى الجماهير فى نقطتين اتنين..

النقطة الأولانية: لما نشر فى الجرائد إن الأرض سترد، كان لها رد فعل عند الجماهير كبير جدا، وابتدت الناس تتناقل رسايل؛ هل هناك ردة فى الثورة ولا لأ؟!

السؤال الثانى: التسويق التعاونى، وأنا أذكر إن يمكن بعض الجرائد نزلت بمانشتات يمكن خلال ما بنفكر فيها - السيد مرعى - إعادة النظر فى التسويق التعاونى، إعادة تقييم التسويق التعاونى، الحقيقة إحنا بقالنا يمكن ٣ سنين نازلين بمبدأ التسويق التعاونى والتجميع الزراعى. الناس خدت هذا - وقد يكون فيه أخطاء وقد يكون فيه عيوب - لكن هى خدته كأحد عقائد الثورة فعلا؛ فأنا لما بشوف الجماهير الحقيقة النهارده باجتمع فورا.. إزاى هيعاد أو يرفع التسويق التعاونى أو هيتلغى التسويق التعاونى؟! وتبدى تدافع عن عقيدة إحنا تبنيناها! أنا الحقيقة باعتبر إن دى علامة صحة فعلا.

النقطة التانية: إن احنا يجب نتقبل نقد الجماهير على أى مستوى؛ منهم الجماعة من لجنة الاتحاد الاشتراكى الى لجنة المحافظة. وإحنا يمكن بالأصالة حريصين شوية من ناحية النقد أو بنخاف نواجه! أنا باقول: بداية العمل السياسى الصحيح؛ إن احنا نتقبل النقد ونكون قادرين على إن احنا نناقش الجماهير فيما ينقدون فيه، ولا نستنكر الحقيقة التسويق دا من الثورة.

حصل كلام بتوع قصر النيل.. إن بينتقل الى المجلس التنفيذى فى قصر النيل، وبيفتح مناقشة مفتوحة. ودا تصرف ديمقراطى جدا من الوزير أن ينتقد القيادة الشعبية وأنا بناقشكم وبطمنكم. وفى هذه الحالة بيحصل تلاحم قومى بين الاتحاد الاشتراكى

وبين الجماهير، ويكسب الجولة سيد مرعى على طول، وتبقى العملية إن الجماهير اطمأنت إن المكاسب اللى خدتها لن تتغير. وفى الوقت نفسه الأخ السيد مرعى بياخدوا صلة طيبة جدا بينه وبين الاتحاد الاشتراكى، وفعلا دا عمل سياسى بيباشره الوزير.

النقطة التانية الحقيقة: وأنا بأخشى منها باستمرار لأنها بتتكرر! اللى هى العلاقة بين العمال ومجالس إدارة الشركات. الحقيقة يافندم وأنا باقول على أطباع – مع تقديرى للمستوى الفنى لكل رؤساء المؤسسات ومدير مجالس إدارة الشركات – هناك انفصال وهناك تعالى وانعزال بين المسئولين وبين طبقة العمال! سيادتك بترفع من مستوى العمال، سيادتك بتحدد العمال بثورية وبتربطهم بيه، ولكن الصورة عندما تنعكس إلى القيادات اللى أقل من هذا يجى هناك تناقض! ليس هناك علاقة حب أو علاقات إنسانية بين مدير الشركة والعمال، بل بالعكس يعنى بيتصور فى كثير من الشركات المسئول الفنى قاعد على وحاطط رجله على المكتب فى وش العامل وبيحتقره! الحقيقة يعنى قد تكون هناك الأخطاء من العمال أو من أعضاء مجلس الشركات أو المندوبين فيها، لكن أنا فى تصورى أن اللوم لايقع عليهم؛ لو بينزل كل رئيس مؤسسة وبينزل كل مدير، لو كل واحد بيتأمل فى الكلام اللى بتقوله سيادتك ويلتحم بالقاعدة بتاعته، لايمكن أن يكون فيه تناقض بين العمال ومجالس الإدارة.

النهارده بيقولوا: الأرض اتسلمت لبنت فؤاد سراج الدين، طب مين اللى هيباشر الأرض؟ دول بنات ومعنديش حد! أنا عايز أقول تصور سيادتك بقى لو رجع فؤاد سراج الدين الى منطقته، فما تأثيرها على الجماهير؟

عبد الناصر: هو فؤاد سراج عنده أرض؟

مرعى: القرارات الجمهورية الخاصة بالإفراج عنه.

عبد الناصر: ليه هى اتنفذت؟

مرعى: أه.. كل القرارات اتنفذت، إنما التعليمات لدى الحراسة العامة إن من غير زى نص – دا نص القرار يافندم – النقطة دى اسمح لى أن أناقش فيها سيادتك. النقطة دى بالذات إنه كل ما تم فى موضوع الحراسات عبارة عن إنه تنفيذ قرارات جمهورية، والذى يبت فيها هى الحراسة مش الاصلاح الزراعى.. مش وزارة الزراعة، وبيجى لنا كشوفات

من الحراسة مكتوب فيها فلان الفلانى أفرج عنه بقرار جمهورى رقم كذا برقم كذا بتاريخ كذا، وبمقتضى هذا الإخطار اللى بيجيلنا، وبعدين الأخ شعراوى يعنى إذا كان برضه..

أبو النور: أنا لاأقصد.. يعنى هو بأى صورة سواء حراسه أو طبقا للقرار الجمهورى.. فعلا هو بأى صورة حفيدة سراج الدين هتاخد أرض.. فعلا دى حقيقة واقعة! الجماهير هتشوف فؤاد سراج الدين ده راح بلقاس ولا بلده، سواء بقى سيادتك فى الظروف الحالية دى والجماهير هتفكر فى أكثر من تفكير، ومش هيرتفع صوت فؤاد سراج الدين بس دا هيرتفع صوت كثير من الناس نتيجة لهذا التغيير!

يعنى أنا باقول: إنه فيه صحة فى الجماهير مافى شك فى هذا، وإحنا يجب أن نؤكد هذه المفاهيم، ويجب نخليهم يدافعوا عن كل شبر أو كل مكسب حققته الثورة. دا الضمان الوحيد لاستمرار الثورة، ولا ننزعج على الإطلاق إن هم لو خافوا أو لو انتقدونا أو لو قالوا: طب الثورة رايحه فين؟! هل إنها متجهه الى اليمين أو متجهه الى اليسار؟ ويبقى الشعب فعلا هو الحارس وهو الديدبان على المبادئ الى أرساها جمال عبد الناصر من ٥٢ لحد السنه دى.

النقطة التانيه: هل إحنا كوزراء منتبهين عن الأول؟ هل إحنا كوزراء لانخطئ؟ هل إحنا كوزراء لانطمئن الناس؟ أنا متصور إن دى نقطة مهمة؛ أنه إذا أردنا أن تثق فينا الجماهير يجب فعلا إعادة النظر فى جميع تصرفاتنا؛ سواء من خلال أعمالنا أو من خلال هل إحنا غلطنا؟ وكل واحد منا له أخطاء، ويجب كل واحد منا يراجع نفسه فى هذه الأخطاء. هذه الأخطاء قد تكون صغيره على مستوى الوزير أو على تصرفاته الشخصية، عندما تنزل الى القاعدة تظهر تحت الميكروسكوب واضحة جدا الحقيقة، ويمكن دا اللى بيهز ثقة الناس فينا! يجب فعلا إننا برضه تصرف الوزير الشخصى والعام ولا فرق بين الاثنين مطلقا؛ يعنى الوزير يبرح من ناحية عمله ومن ناحية تصرفاته الشخصية، بل أكثر من هذا من ناحية أصدقائه ومن ناحية معارفه. الوزير باستمرار تحت الميكروسكوب كرجل بيتصدر مركز فى الدولة، ويجب علينا باستمرار ننقد نفسنا، ونلاحظ هل إحنا جاملنا؟ هل إحنا فضلنا ناس على ناس؟ هل إحنا كسرنا القواعد والمبادئ؟ وإذا تبين لأنفسنا أن نسيطر عليه أنا بأعتقد ان دى نقطة هامة.

نقطه كمان، اللى هى العمل الفنى والعمل المكتبى اللى تفرغنا له، وكانت النتيجه إن احنا بنغير فيه؛ ظاهرة مهمة جدا ولا نطلع نمر ولا نلتحم به! ممكن كان فى السنة اللى فاتت إن أى وزير يطلع ويمر، ويمر هو بالاتحاد الاشتراكى ويلتحم مع القاعدة.. سواء هو عضو أمانه ولا مش عضو أمانة؛ إن هو ممكن يمر وإن هو يقوم

بعمل سياسى، لكن الحقيقة العمل المكتبى يستغرق جزء كبير من عمل الوزارة، وكانت النتيجة إن الناس بتقعد فى المكاتب أكتر.. وده يمكن للشعور إن الناس بتتساءل أين الوزراء!

صوت : من المتصور فى رأيى إن بعض المبادئ هى اللى تجعل مجلس الوزراء له قيمته لدى الجماهير، وياخد وضعه الصحيح من الجماهير. أول حاجه فى رأيى إن الاجتماعات المستمرة لمجلس الوزراء بتجعل مجلس الوزراء وحدة واحدة، وتجعل فيه مفاهيم مشتركة بينهم وبين بعض، وتجعل هناك تفاهم بين الوزراء وبين بعضهم؛ لأن كل واحد وهو فى مكتبه فين لما بيقابل التانى أو فين لما بيتصل بالتانى! فمابيقدروش يعرفوا بعض المعرفة الحقيقية، اللى تجعل هناك النقطة اللى سيادتك بتتكلم فيها.. الحساسية فى الكلام.

يعنى هو أنا النهارده بأقعد مع السيد مرعى باستمرار وقاعد جنب السيد مرعى وباتكلم مع السيد مرعى؛ يبقى يوم ما السيد مرعى ينتقدنى فى موضوع أو أنا بأنتقد السيد مرعى فى موضوع بننتهى أن نخرج نضحك إحنا الاتنين.. مافيش حاجه إطلاقا بينا وبين بعض، وكل الموضوع بينتهى داخل مجلس الوزراء.. لاتوجد الحساسية ولايوجد إن واحد يكش من إنه انتقد التانى.

النقطة التانيه: هى المعرفة الكاملة بجميع الأمور.. اللى بيحصل النهارده إن أى وزير لو راح قعد فى أى حته بيقعد فى أى مكان عام وعايز يشتغل بالعمل السياسى، ويُسأل أسئلة مابيسألش أسئلة فى مجال اختصاصه.. يعنى أنا لما أكون ماسك زراعة مابطلعش بس يسألونى فى الزراعة، بيسألونى فى أوضاع أخرى شافوها فى جورنال الصبح أو أى حاجه من هذا القبيل. إذا ماكنتش أنا دارى بجميع الأمور الأساسية اللى بتدرس بمجلس الوزراء؛ بحيث إن أنا دارى بالدنيا كلها فيها إيه ومشترك فى المناقشة، وعلى علم بكل مجريات الأمور الأساسية – مش العمليات التفصيلية البسيطة العمليات الأساسية – بحيث إن أنا أقدر أدافع عن عمل الوزارة وإيه أسباب هذا الكلام، وأناقش وأقنع بدل من إن أنا أقف وأقول: مااعرفش فى هذا الموضوع أو أسكت معرفش أرد عليه! بتكون النتيجة إن أنا أطلع مافيش حاجه فى نظر الناس! فعلا بيعرفوا إن دا مافيش وزارة ومافيش وزير ولابيعرف حاجة عن هذا القبيل! ومش هيقدرو يقولوا على غير إن أنا راجل مابفهمش غير بس فنى فى عملى! لا.. فاهمين إن أنا راجل وزير ممثل للوزارة كاملة فى هذا الاجتماع.

النقطة التانيه: المواضيع الأساسية فى جميع الوزارات لابد أن يبت فيها هنا، المبادئ الأساسية والأمور الأساسية تتعرض هنا وتناقش بين الجميع ثم يبت فيها هنا بقرار، وهذه القرارات تصدر نتيجة اجتماعات مجلس الوزراء. يعنى كان الواحد زمان بيستنى اجتماعات مجلس الوزراء علشان يشوف مجلس الوزراء هو طلع حاجات أنا بدور عليها أنا مستنيها، ألاقيها طالعه بقرار مجلس الوزراء وأقرأها منشوره نتيجة نهاية اجتماع، أو تانى يوم الصبح مجلس الوزراء يقرر الشئ الفلانى.

فكانت النتيجة إن مجلس الوزراء ويطلع ٣ كلمات فى الجورنال لايودوا ولايجيبوا، ولاحد شاف من نتيجة اجتماعات مجلس الوزراء أى حاجه إطلاقا! والأمور الأساسية يابتطلع من اللجان يابتطلع ولاحد دارى إن مجلس الوزراء نفسه شاف حاجة! ولذلك مابيشوفوش إن مجلس الوزراء ده له نتيجة، ولا إنه فعلا عامل مؤثر يبان منه النتائج اللى كل إنسان بينتظرها من مجلس الوزراء!

النقطة الأخرى: فى رأيى إن المبادئ الرئيسية للحكم لايجب أن تغير بمعرفة أى وزير، إلا لما تعرض على مجلس الوزراء عامة. وأنا بضرب مثل بالنقطة اللى قالها السيد مرعى.. النقطة اللى قالها بالنسبة للتسويق التعاونى: ياجماعه هنناقش فيها التسويق التعاونى مش مجالنا، دا كمبدأ مبدأ التسويق فى الميثاق وموجود عامة. وكل التسويق التعاونى فيه أخطاء أو شئ من هذا القبيل، ماحدش بينزل هذا الكلام إطلاقا دا مفروغ منه!

وكون كل حاجه فيها أخطاء تصلح.. لابد؛ لكن ميطلعش فى الجرايد مانشيت بإعادة النظر فى التسويق التعاونى وعمل اتحادات للتجار أو اتحادات للتسويق أو أو.. كلام من هذا القبيل! معنى هذا إن هناك تغيير أساسى فى المبادئ الأساسية بتاعة الدولة لم تعرض على مجلس الوزراء، ولم تطلع بقرار من مجلس الوزراء، ولا بتاخد بيان من هذا القبيل، بل بكلام من الوزراء! يعنى معنى هذا إن أصبحت العملية الأساسية اللى بتعتقد بيها الناس وبتعتنقها الناس؛ ممكن لأى وزير أن يغير فيها كيف يشاء!

إذاً كل شئ أساسى رئيسى من المبادئ الرئيسية لهذه الثورة، لايمكن بأى حال من الأحوال إن حتى لو كان الوزير بيفكر فيه بنفسه، أن يحصل هذا التفكير بصوت عالى ويطلع فى أى جورنال، إلا بعد ما يطلع هنا ويعرض هنا ويقرر هذا المبدأ وتغييره. وبهذا الشكل بيطلع كقرار من مجلس الوزراء وله أسباب، وممكن على هذا الأساس كل منا بيعرف هذا الكلام، وكل منا حتى لو نزل للجماهير وتيجى تسأله..

إنت غيرت هذا الموضوع ليه؟ ممكن بهذه الحالة إنه يقف ويدافع ويشرح إيه أسبابه، وإيه الدوافع وكل حاجه من هذا القبيل، الى أن يقنع الناس.

ثم النزول الى الناس.. بعد هذا لابد من النزول الى الناس بصفه مستمرة والقعاد مع الناس والتلاحم معاهم. وبعدين الناس تسأل وهو يجاوب ويبقى على علم بمجريات الأمور؛ بحيث إن هو يقدر يدافع على علم ويقدر يدافع عن جميع أعمال الوزارة والوزارة كلها ويناقشها – اللى هى المبادئ الأساسية ماباقولش على النقط الصغيرة – ويناقشها ويقنع الناس. ويقدر فى هذه الحالة تبان حقيقة منظر إن فيه وزارة مترابطة، ووزارة تقدر تتلاحم مع الناس وتعمل عمل سياسى، وتقدر تاخد وتعطى مع الناس وتناقش الناس.. دا رأيى.

صوت : يافندم فى الموضوع اللى فتحته سيادتك، أنا باعتقد إعطاء الوزير وضع سياسى والضعف اللى فيه فى الفترة الماضية؛ يمكن مرتبط بظروف خارجية وموقف الثورة كلها حتى الآن. فى كل الأنظمة يمكن بتنشأ العملية؛ بحيث ميزة هذا الحزب إن فيه اتفاق، فيه فلسفة عامة، والناس تشتغل فى الحزب مع بعض. هذه الفلسفة إما بالنقاش وإما بالتعامل مع بعض. فى الواقع ماكانش دا الظرف اللى نشأنا فيه، وأنا بأعتقد يمكن إن الناس فى الفترة الماضية فى إقامة هذا الحزب، أمكن أن يستعوض عن هذا باجتماع يبقى محدود على مستوى مجلس الثورة؛ فكان بيبقى فيه مناقشة مستمرة وفيه يؤخذ فيها رأى، يمكن ماستمرتش العملية على نفس النمط، زاد من ضعف الوزير السياسى إنه مابقاش السلطة الوحيدة فى الوزارة.

سيادتك ذكرت فى مثال إن فيه مركز، فكان يبقى فيه مستويات موجودة داخل الوزارة! أنا بدى أقول: بالإضافة للنظرية يمكن كان فيها فكرة إن بعض الوزراء قفلوا شويه فى مركزهم من الوضع الحالى؛ لدرجة إن يمكن الوزير الأقوى بيبقى من حقه أن يتخذ الإجراء اللى يتناسب مع وزارته مباشرة والثانى مايقدرش!

بأعتقد أن إعطاء الوزير وضع سياسى، أهم نقطة بداية فيه أو أهم شئ أن يكون أولا السلطة الوحيدة فى الوزارة، لكن مش معنى ذلك إنه هيباشر السلطة دى خارج الخطوط أو المبادئ العامة. وإحنا ماكانش لينا عمل سياسى فى الواقع؛ لأن العمل السياسى قدام عينى بنناقش معاهم. لما بنيجى كلنا ناخد وندى مع الجماهير بنختلف لأن مافيش وحدة فكرية! وحتى يكون الوزير مسئول عن هذا الجانب السياسى، فيه بعض البلاد بيخلوها مسئولية بالاتصال بالجماهير، فيه بعض البلاد بيكون إن فيه لجنة سياسية معينة داخل الحزب مسئولة عن أشياء معينة، بيبقى الوزير دا معروف

إنه مسئول عن هذه العملية. أنا باعتقد إن من أكبر الطبائع فى إن الوزير هياخد وضع سياسى؛ إن فى المرحلة – زى ما سيادتك معاك السلطة كلها مش متوزعة – لأن معنى ذلك إن كلنا هنقدر نيجى هنا ونتناقش وبنطلع معتقدين إن الخط اللى ماشى فيه واحد.

النقطة التانية: إن لازم الوزير المسئول الوحيد فى الوزارة بتاعته، يطبق المبادئ المتفق عليها اللى مسئولية سياسية معينة.

السيد: الوضع السياسى بتاع الوزير – أنا هتكلم عن سنة ٦١ – ماكانتش تؤدى أبدا الأوضاع الموجودة إلى وضع سياسى! يعنى لو خدنا سنة ٦١، الوزارة.. ماكانش فيه وزارة كان فيه قطاعات، ولم يكن هناك مجال إطلاقا للعمل السياسى للوزير أكثر من إنه موظف فنى! وابتدى هذا المفهوم يمشى – يعنى لازم نعترف بالواقع – إن الوزير.. ماكانش فيه مجلس وزراء؛ كان فيه قطاع عام ولجان وكلها لجان فنية على الأغلب.

لما جت الوزارة سنة ٦٢ وبعدين جه الدستور المؤقت، اللى بان إن مافيش مجلس وزراء، وقيل إن مافيش مجلس وزراء! وقيل: إن مالوش وضع دستورى، مافيش قرارات إسمها قرارات مجلس الوزراء، وإن مش إسمه رئيس مجلس الوزراء إسمه رئيس الوزراء، وإن الوزير مازال موظفا فنيا فى تشكيلة معينة!

وعلى هذا صار الوضع كله فى مجلس الوزراء، كيان دستورى سياسى بمقتضى الدستور المؤقت. ولذلك برضه ابتدى الوزير يفهم على إنه موظف فنى كبير بيشتغل! ويمكن أنا كتبت لسيادتك فى التقرير إن مافيش وزراء، ماهوماش ناس سياسيين.. يعنى ماهياش وظيفة سياسية.. الوزير ماكنش بيعمل لنفسه وضع سياسى!

يعنى أنا عاوز أقول: لما سبت الوزارة وجدت نفسى.. أنا راجل سياسى ما وجدت نفسى ملحق بأى تنظيم سياسى! راجل قاعد فى البيت بعد خدمة طويلة وفى الوزارة، وكان المفروض إنه كراجل سياسى كان بيكلمونى. الوضع دا مابيجيش للوزير بس، يعنى دا مفهوم إن دا راجل وصل الى هذا المركز باعتباره أن له وضع سياسى معين، ومجرد إن هو وزير أو غير وزير إن هو بيتغير موقعه من العمل السياسى؛ أريد أن يكون له وضع سياسى؛ فكونه فى الوزارة أو خارج الوزارة فى جميع البلاد سواء كانت حزبية أو غير حزبية.. مفروض إن دا تغيير موقع لا أكثر أو أقل، وإنه لازال متصلا بالعمل السياسى.

ولكن الوزير فى جميع الأحوال عومل على أنه موظف، وبعد مايخرج يقولوا: استنى لما نشوف لك وظيفة! أتكلم بصراحة. هذا الوضع غير مقبول حقيقة فى

الأوضاع السياسية.. يعنى دا راجل اشتغل فى السياسة ووصل إلى هذا له وضع سياسى معين؛ يبقى كونه فى الوزارة أو مش فى الوزارة ليس هذا أبدا يبعده عن موقع معين فى السياسة اللى هو متصل به، إلا إذا أُخرج من هذه السياسة بأنه غير صالح لها! أما إنه يغير هذا الوضع بأنه يطلع موظف؛ فدا وضع كان غير مقبول، ويمكن أنا اتكلمت فيه كتير.

لما نيجى تانى فى الأوضاع العامة اللى كانت موجودة، كانت تؤدى برضه الى أن الوزير أو مجلس الوزراء لايمكن أن يكون هيئة سياسية؛ لأن مجلس الأمة فى الدستور المؤقت ماكانش مفهوم مراده بالضبط، إيه وضع مجلس الأمة بالنسبة للهيئة التنفيذية، وبالنسبة للاتحاد الاشتراكى واللجنة التنفيذية العليا؟ ماكانش واضح!

ولذلك مجلس الأمة فى أذهان كثير من الناس كان هو وضع مجلس النواب القديم، مع إن الوضع مختلف فى التشكيلة، وفى علاقات السلطات التنفيذية وفى الاتحاد الاشتراكى بيقولوا: ماكانش واضح! وبالعكس مشى على نفس اللايحة بتاع مجلس النواب القديم مع عدم وجود الأحزاب؛ ولذلك مشى على شكله، وعلى إن المجلس بيحرك إما بشلل، وإما الحكومة والهيئة السياسية بتضطر إنها تضغط عليه عشان توجهه توجيه معين! وبعدين علاقته بالاتحاد الاشتراكى مش باينة، وكذلك علاقته باللجنة التنفيذية العليا!

بالإضافة الى ذلك لازال عندنا برضه الوزير مشغول بأعمال إدارية فوق طاقته؛ لاتمكنه حتى لو أراد ان يكون رجل سياسى إنه يقدر يعملها! ولذلك برضه فى تنظيم الأعمال الإدارية إن الوزير يوقف عن الكثير من القرارات والأعمال الإدارية؛ بحيث إن هو يبقى راجل بس للرقابة العامة أو الفصل فى مسائل عامة، إنما أغلب عمله للسياسة العامة بتاع الدولة وبتاع وزارته؛ بدل مايشغل نفسه ٧ ساعات فى النهار مقتضى التنظيم الإدارى، الى أن يفصل فى المسائل الصغيرة والمسائل الكبيرة بحيث يشعر إنه موظف.. ودى ملهاش مثيل فى أغلب بلاد العالم!

يعنى الوزير بيقى راجل ماهواش موظف كبير إدارى قاعد طول النهار يبت فى مسائل الموظفين وتربية الموظفين ونقد الموظفين ومش عارف إيه.. المسائل دى كلها. وبعدين الوزير بيبقى راجل سياسى له الهيمنة العامة على هذه الادارة وعلى سياستها وعلى مديرها، ثم بتمكنه بعد ذلك بيشترك فى السياسة.

فدى بس الملاحظات اللى حبيت أقولها علشان بتعوق المعنى السياسى للوزير؛ يتعلق بالعلاقات بين السلطات المختلفة، وبتعامل الوزير نفسه، ويكون الراجل بيشعر أن له مدة مؤقتة فى الوزارة بيؤدى عمل تنفيذى وبعد ذلك لم يخرج.

عبد الناصر: واللى راح كاليفورنيا؟ (ضحك)

السيد: أنا راجل سياسى واشتغلت ٤ سنين، ومع ذلك مش لاقى الوزير اللى بيطلع عشان يدور..

عبد الناصر: ما عشان راجل سياسى خدوك كاليفورنيا يعنى!

رفعت: المناقشة أو الكلام اللى حدث يعنى فيه تركيز على العمل السياسى بالنسبة لمجلس الوزراء. وتقديرى العمل السياسى لايمكن إنه يقوم أو إن أى حد يتعلم من العمل السياسى مالم يمارسه يعنى أساسا؛ فالممارسة هى أساس طبعا أى فرد حتى مش ضرورى يكون وزير إنه يقدر يقوم بالعمل السياسى. فى الواقع الواحد ملاحظ بصفة عامة؛ إن معظم المناقشات اللى بتحدث فى مجلس الوزراء عموما بتمس مواضيع تنفيذية ولا تمس مواضيع سياسية عامة.

يعنى مثلا المهندس مثلا بيعرض موضوع خاص بالصحة أو موضوع خاص بالتموين أو موضوع خاص بالداخلية، وتنتهى العملية على هذا الأساس. وقد يكون الواحد له اهتمام فى الموضوع أو مالوش اهتمام فى الموضوع؛ لأنها مواضيع تفصيلية ماتمس سياسة عامة.. سياسة علاج، سياسة الأمن فى الدولة.. الى آخره. ومن هنا كل وزير يمكن بيتقوقع داخل نفسه، دون أن يستطيع أن يشارك أو يساهم فى مناقشة مواضيع سياسية عامة، كل واحد يستطيع أن يبدى رأيه فيها.

فتقديرى أهم حاجه فى المجلس لايستطيع الوزراء أن يمارسوا العمل السياسى وطرح مواضيع بتمس سياسة الدولة.. سواء سياسة داخلية أو خارجية بشكل واسع، إلا بعد أن تخصص لها جلسات عامة؛ بحيث يستطيع كل واحد إنه يبدى رأيه فى هذه المواضيع.

ومن هنا أنا تقديرى بتتوجد نوع من الوحدة الفكرية فى النظرة الى المشاكل اللى بتواجه المجتمع بتاعه؛ لأن تقديرى برضه من أسباب عدم ممارسة العمل السياسى فى المجلس، فقدان هذه الوحدة الفكرية أساسا؛ نتيجة إن مافيش مواضيع سياسية بيتبادل فيها الرأى ونستطيع أن نوحد فكرنا عليها.

وزى ماسيادتك ما بتقول، ممكن أى وزير يخرج بره وأى حد يسأله يقول له: أنا ماعنديش فكرة عن هذا الموضوع أو مااعرفش عنه حاجة.. الى آخره! ومن هنا لاتقيم

المواضيع على أساس موضوعى بل على أساس شخصى، ومن هنا كل واحد قد يبدى رأيه حتى إذا قعد بره أو اجتمع فى أى مجال؛ بيبقى بيعبر عن رأيه الشخصى فقط، وليس رأى سياسى ملتزم بيه نوقش وطرح للمناقشة وأُخذت فيه الآراء المختلفة، والمفروض إن كل واحد يتبنى هذا الرأى بعد كدا.

هذا بينعكس أيضا على تصرف الوزير فيما بعد حتى فى داخل عمله وفى داخل وزارته؛ إن عمله مايبقاش قائم على أساس موضوعى بل على أساس شخصى، واختياره للناس ماهواش على أساس موضوعى بل على أساس شخصى وعلاقات شخصية؛ ودا بيهدم حتى فى الأجهزة اللى هو بيشرف عليها!

من أهم النقط أيضا اللى بتجعل نوع من التفتت، هو كفاءة التنظيم نفسه فى الجهاز الحكومى، وتعدد الأجهزة اللى بتعمل فى موضوع واحد؛ بحيث إن أبسط شئ إن الواحد ممكن ياخد موقف سلبى، طالما بيجد أجهزة مختلفة بتعمل فى نفس الموضوع اللى هو بيعمل فيه؛ فبتكون نتيجته يااما يتخانق وتحصل مشاحنات، ياإما أسهل شئ إنه بياخد موقف سلبى!

وأنا أدى مثل يعنى يمكن فى وزارة العمل شديد؛ يعنى مثلا وزارة عمل بجد، اتحاد عمال بجد، أمانة عمال فى الاتحاد اشتراكى، من ناحية العمل العادى بتاع الوزارة مثلا جهة التنظيم والإدارة، وحاجات خاصة بوزارة العمل؛ ومن هنا بنجد عدة أجهزة بتعمل فى مجال واحد.

الحل ياإما بتحصل مشاحنات أو على الأقل لتفادى هذه المشاحنات كل واحد بياخد موقف ثابت! إذاً من الضرورى إعادة التنظيم وتحديد اختصاصات وتحديد مسؤوليات، وإن كل واحد بيتولى سلطة يتحمل مسئوليتها، ومافيش حد يتحمل مسئولية بدون ما تكون له سلطة، أو بالعكس واحد يكون له سلطه ومايبقاش يتحمل مسئولية!

وده يجرنا الى موضوع آخر.. وهو مبدأ سيادة القانون – واللى أشار إليه الأخ حسونة فى الجلسة الماضية – لأن فيه كثير من الناس بتعتبر إن الثورية هى مخالفة القانون، وأن كل شخص تزداد ثوريته كل ما ازداد أكثر فى مخالفة القانون! وده طبعا بيجرنى الى مبدأ خطير جدا وهتكون النتيجة إن ماحدش يتقيد بالقانون، وبتكون النتيجة إن نفس جهاز الدولة لايستطيع أن يمارس عمله ممارسه صحيحة!

إذا كانت دى إجراءات ثورية المفروض تتعمل، يجب إن أساسا تستند على مبدأ قانونى أو لها سند من القانون، إذا كان القانون الحالى لايكفل هذا فممكن يتغير القانون، لكن المهم يكون فيه مبدأ لسيادة القانون.

يتفرع عن هذا كلمة قلتها سيادتك بالذات، إن كل قطاع بيعمل دولة داخل دولة، وكل جهاز بينفصل عن التانى؛ لأن مافيش القانون الذى يحدد العلاقة بين هذه الأجهزة المختلفة! النتيجة إن كل جهاز بينفرد لوحده وكل قطاع بينفرد لوحده، وكل واحد بيتصرف فى هذا القطاع حسب ما هو يتراءى له؛ لأن مافيش حاجة بتحكم العملية أو بتنسق العلاقة بين هذه الأجهزة المختلفة. بيستتبع هذا طالما إن سيادة القانون إن كل واحد طبعا هيحاول يضمن الناس حواليه وأى شركاء، بدون مراعاة أساسى وموضوعى، على أساس شخصى كلها؛ ولذلك يحدث تكتم أكثر فأكثر فى الأجهزة، والمثل اللى قاله الأخ السيد مرعى بالنسبة للموضوع اللى ذكر فى الإصلاح الزراعى فى الاتحاد الاشتراكى.. برضه ده بيدينا مثل عن عدم سيادة مبدأ القانون.

من هنا الشعب بيشعر عموما إن فيه انفصال بين الأجهزة العليا للدولة؛ ومن هنا تنشأ الفجوة بين القاعدة وبين القيادات.. سواء عادة قيادات فى الجهاز الحكومى أو القيادات فى الجهاز الشعبى. وبالتالى بينشأ نوع من البيروقراطية حتى فى داخل الأجهزة الحكومية والأجهزة السياسية؛ ودى بتزيد الهوة بين القاعدة الشعبية وبين الأجهزة العليا للدولة، بل إذا كان الأساس هو أساس شخصى فبتكون إن النتيجة دائما إن القاعدة – طالما إن المسيطر عليها شخص لا يتقيد بقوانين معينة، ولايراعى قوانين معينة ولا يكون عمله مرتبط بتنظيم معين – إنه بيتصرف كما يشاء دون أن يراعى الأساس اللى بيقوم عليه النظام فى الدولة عامة! ومن هنا قد نجد كثير من العناصر الانتهازية وكثير من العناصر الوصولية بتحاول أن تصل عن هذا الطريق اللى هو لايتقيد بأى حدود معينة ولاقوانين معينة.

سيادتك اتكلمت عن الديمقراطية والحرية إمبارح بالذات، ومن هنا يجب بتقديرى إن احنا نحدد.. ما هو معنى الديمقراطية فى مجتمعنا حسب النظام اللى احنا ماشيين بيه؟ وكيف يمارس الشعب هذه الديمقراطية؟ وكيف يتحمل الشعب مسئوليته خصوصا المرحلة اللى جاية؟

النهارده الشعب هيقول: هنحارب؛ إذاً الشعب هو اللى عايز يحارب ويتحمل مسئولية الحرب إذا كان عايز يحارب. مش عايز يحارب، يبقى يتحمل مسئولية إنه مش عايز يحارب! ودا تقديرى يجب أن ينظم، وتقديرى دا فى الأيام القادمة يمكن يكون من المواضيع الأساسية. الشعب اللى هيقرر إيه اللى هيعمله؛ عشان بعد كده مايقولش إنه بعيد عن العملية أو قريب من العملية، بل يجب أن يؤدى دور فى هذا.. دى يمكن النقط يعنى اللى حبيت أثيرها فى هذه الجلسة.

عبد الناصر: نعمل جلسة بعد بكره للموضوع الاولأنى، فاكره يا أخ عصام؟ لا.. لا.. هنخلص الميزانية النهارده مش هنأجلها ونسمع الأخ البشرى كآخر متكلم.

البشرى: هو الحقيقة مافيش جدال إلا إن الوجه الأساسى للوزير إنه يباشر العمل السياسى، وغير كده – زى ماحضرتك تفضلت وقلت – هيبقى محيط ضيق جدا، وهيبقى مغلق فى عمل فنى.. وده مش مطلوب، إنما الوزير وقيمته من الناحية السياسية أن يمارس هذا العمل. الحقيقة بترتبط ببعض نقط معينة..

أول نقطة: أعتقد إنها نقطة خاصة بالتنظيم، الوزير عشان يمارس عمل سياسى هو فى الواقع بتنعكس عليه القدرة بتاعة التنظيم اللى هو ينتمى اليه. فالوزير بينتمى لمجلس الوزراء، على قدر ما يعطى مجلس الوزراء من قدرة ممارسة العمل السياسى ينعكس هذا على الوزير، وبالتالى يرفع من قدره فى ممارسة العمل السياسى.

لأن العمل السياسى الحقيقة يختلف شوية عن العمل الفنى.. العمل الفنى عبارة عن خبره واحد بيديها ويعطيها وممكن إنه يقدر يباشرها ويدفعها باستمرار. العمل السياسى بيختلف شوية؛ بإنه بيرتبط أكثر بنظرة الجماهير نفسها، ومدى ارتباطها بالإنسان؛ لأن بيعمل لها انعكاس لصفات الشخص لدى الجماهير.. فكل ماكان الوزير مهتم يبقى هو هيستقى من هذا المبدأ العام. إذا كان المستوى نفسه متوسط هتبقى بالتالى قدرته فى ممارسته على العمل السياسى محدودة بالمستوى اللى هو بينتمى اليه.

فى التنظيم العام بتاع الدولة فى الواقع اللى جرى سنه ٦٤، الحقيقة كان نقدر نقول إن فيه ٣ قطاعات.. قطاع يمثل الوزارة والرئيس، وقطاع القوات المسلحة، وقطاع الاتحاد الاشتراكى. الحقيقة الترابط بين هذه التشكيلات كلها كانت بتتم على مستوى الجميع وعمليه التنسيق..

عبد الناصر: إذا كانت بتتم يعنى! (ضحك)

البشرى: عمليه التنسيق على مستوى القمة من أصعب الصعوبات، والحقيقة إن لايمكن تتم ولايمكن نتصور إن قطاعات كبرى بهذا الشكل ويكون تنسيقها فى الرأس. التنسيق عمليه متصلة، ويجب إنها تكون مترابطة عرضيا مع الجميع. فمن هنا باقول إن function دى كلها يعنى إن كل مكان اتوجدت فيه تكون مرتبطة ببعض فى organ واحد، كل ماكانت عملية التنسيق أشمل كل ماكان الإلمام بالسياسات العامة أشمل،

وكل ماكانت القدرة السياسية للوزير إنه يقدر يمارس العمل.. دى النقطه المتعلقة بالتنظيم.

النقطة التانية: متعلقة بالمستوى والأسلوب بتاع الاختصاص، طبعا السادة اللى سبقونى ذكروا فى هذا الحديث.. الى أن كل مااهتم بالمواضيع التى تعرض على مجلس الوزراء بالسياسات العامة والاتجاهات العريضة اللى تربطنا بالجماهير باستمرار؛ يبقى فعلا هيكون وزير مسلح بآراء معينه فعلا بتعطى له مكانة فى مناقشاته، وفعلا بتساعده على إن هو يسعى الى الدخول فى الجماهير والاتحاد مع الجماهير. يمكن فيه مناسبات كثيرة كنا بنقعد فيها وبعدين يثار موضوع، وبعدين الواحد مش عارف محتوى هذا الموضوع إزاى! وطبعا بيفضل الصمت فى هذا الموضوع أو يؤثر إنه يتكلم فى اتجاهات عامة.

موضوع التسويق التعاونى، الآن يعنى فعلا الواحد بيستقبل من الجرايد، وطبعا بتُسأل مواضيع حيوية بالنسبة لناس كتيرة قوى بيحبوا يسألوا؛ فالواحد فعلا فى الحاجات دى مابيقاش ملم طبعا! الصورة تبقى أفضل قوى لو كان الشخص ملم بالخطوط العريضة.

يمكن برضه فى هذه المناسبة نهجا على الصراحة – إذا سيادتك سمحتلى – فيما يختص بالموضوع نفسه بتاع بدء العمليات الحربية، يعنى أنا فاكر واحنا فى مجلس الوزراء كنا بعيدين كل البعد، يمكن يكون إن دى الفرصة الوحيدة التى أتيحت لنا يوم مااجتمعنا مع الأخ صدقى والأخ شمس إدانا فكرة عامة بتاع ١٠ دقائق عن هذه العملية.. يعنى الموضوع بسيط بهذا الشكل لمجرد إعطاء فكرة. وطبعا يعنى ماباقولش إن احنا كنا هنضيف طبعا آراء ولا أى شئ، إنما فى موضوع حيوى ومصيرى بهذا الشكل، لو كان التنظيم يسمح إن هذا الموضوع يناقش على مستوى الوزارة؛ من غير شك كان يبقى بيدينا القدرة على التعبير عن أنفسنا فى هذا المجال. كل أما الواحد يشعر بانتقاء المستوى بتاع المجموعة اللى هو فيها، كل ما فعلا بيبقى أكثر قدرة على ممارسة العمل السياسى.

الواضح دلوقتى إن العمل السياسى يعنى برضه – عايز أقول – إن الوزير برغم من هذه الظروف مش منعزل عن العمل السياسى، إنما يمكن بيشتغل فى عمل سياسى فى محيط ضعيف.

على سبيل المثال آخد المثل بتاعى، أنا مشرف على عدد من البحوثات طبعا ليها النواحى الفنية بتاعتها، إنما مقدرش أبدا أقول دى شغلتى بس إنى أشوف الإنتاج؛ لأنى باشوف العمل السياسى فى محيط المؤسسات إحدى الأسس الرئيسية اللى يمكن

هى على طول فى إيدى علشان نمارس العمل الفنى.. فالوزير فى ظل الظروف القائمة يمارس عمل سياسى ولكن نشاطه محدود!

طبعا الصورة تبقى أعرض بكثير لو كان يلم بسياسة عمل، والصورة أعرض بكثير لو كان فيه التحام مباشر بين الوزارات وبين أجهزة الاتحاد الاشتراكى توجد الميديا نفسها اللى داخله عملية الالتحام.

عبد الناصر: نكمل بعد بكره بالنسبة للموضوع بتاع الجلسة اللى فاتت، والموضوع اللى اتكلمنا فيه النهارده.. عايز أسمع كلام أكتر. يعنى أنا مبسوط قوى النهارده إن حصل كلام، أنا كان زكريا قال لى الصبح: إن الجلسة ربع ساعة بس، والحقيقة فى تصورى إن احنا إذا ماابتديناش بداية جديدة مضبوطه هنجد قدامنا طريق صعب وهنتعثر فيه! فعلا عشان نبتدى بداية جديدة كل واحد لازم يتكلم كل اللى شايفه.

الشعور فى البلد إن مافيش حكومة – هأقول ده وأكرره مرة تانية – وشعور فى قيمة الوزراء أيضا.. بكرر هذا الموضوع مرة تانية.

طبعا أنا كان لى فكرة فى إن أنا رأست الوزارة، إن أنا كان ممكن ماأرأس الوزارة.. كان ممكن أكلف حد برئاستها! الحقيقة فكرتى أساسا فى رئاسة الوزارة إن أنا بخاف من الأشخاص حقيقة، وعايز كنت أتأكد ١٠٠٪ وكل الناس إن تبقى فيه وزارة يقدر الواحد يتكلم فيها، وكل الناس تقدر تتكلم فيها وبرضه الكلام مايطلعش بره! لأن الشعور بإن الكلام بيطلع بره مايخليش الحقيقة الواحد يتكلم أبدا، ولا يعامل الناس الموجودين على المستوى اللى اتكلم فيه البشرى دلوقتى أبدا! لأن ممكن نتكلم كلام غلط، وممكن نتكلم مناقشة، ممكن الواحد يقول وجهة نظر سخيفة، وممكن واحد يسخف له وجهة نظره دى ويثبت له إنها سخيفة!

إذا اتقال هذا الكلام بره معنى هذا إن ماحدش أبدا هيجى يتكلم تانى، كل واحد هيخاف على نفسه؛ لأنه إذا طلعت فكرته سخيفة فى مجلس الوزراء بكره البلد كلها هتعرف بإن هو قال فكرة سخيفة فى مجلس الوزراء!

ودا يمكن اللى كان من ضمن الأسباب اللى تسببت فى انخفاض مستوى مجلس الوزراء باستمرار، بصرف النظر عن الدستور. الكلام اللى قاله عبد العزيز السيد، دا موضوع تانى خالص يعنى ماهياش العملية دستور. تيجى تشوف الدستور ممكن أى واحد عايز يتحايل على الدستور بيتحايل على الدستور! فيه الكلام عن مجلس الوزراء فى الدستور وعن اختصاص مجلس الوزراء. والدستور – وأنا واضع الدستور وفاكره كويس – هو إسمه رئيس الوزراء وأيضا رئيس لمجلس الوزراء.. يعنى مش بس إسمه

رئيس الوزراء وإسمه رئيس مجلس الوزراء. وأنا باعتبر رئيس الوزراء أقوى من رئيس مجلس الوزراء؛ لأن رئيس مجلس الوزراء عبارة عن شخص موجود فى مجلس الوزراء؛ ولا كلمة له إلا فى مجلس الوزراء!

لسه فى الحقيقة إحنا نظامنا مانقدرش نقول إنه نظام برلمانى، باعتبار طبعا إن فيه رئيس وزارة وفيه رئيس جمهورية. والدستور لما عمل كان على أساس نظام رئاسى ماهوش نظام برلمانى، وأنا – رئيس الجمهورية – لى الكلمة الأولى والأخيرة فى أى موضوع! وإذا كان بيبقى رئيس الجمهورية زى أى رئيس جمهورية عبارة عن إنه يقبل أوراق الاعتماد بس ويقوم بالعمليات الرسمية – زى ماهو موجود فى بلد زى الهند – فى هذه العملية كان لازم أنا أكون رئيس وزارة، وأشوف واحد تانى عشان يكون رئيس جمهورية!

والدستور عمل على أساس إن نظام رئاسى مش نظام برلمانى، ولكن مشى الدستور بطريقة إن احنا مع وجود النظام الرئاسى بيكون فيه شئ من النظام البرلمانى. برضه الكلام اللى قاله عبد العزيز السيد بالنسبة البرلمان ومجلس الأمة، أنا باعتبر إنه موضح توضيح كامل بمسئولياته بالنسبة للحكومة فى الدستور.

الموضوع أبدا مش هو الدستور، العملية اللى مش موضحة هى موضوع الاتحاد الاشتراكى. وأنا رأيى إن الاتحاد الاشتراكى ليس سلطة، ولكن الاتحاد الاشتراكى هو تنظيم جماهيرى. وأنا حتى غير موافق على ما أثير فى لجنة الدستور بتاع أبو نصير؛ إن الدستور نحط فيه بند عن سلطة رابعة اللى هو الاتحاد الاشتراكى! لا.. أنا رأيى إن الاتحاد الاشتراكى هو تنظيم جماهيرى بيدير العملية دى كلها. بعدين أنا باقول: إن الحكومة اللى لها الأغلبية فى أى بلد من العالم هى اللى بتمشى البرلمان مش البرلمان هو اللى بيمشى الحكومة!

ونمسك النهارده انجلترا، والبرلمان موجود وحكومة حزب العمال موجودة والأغلبية لحزب العمال، حكومة حزب العمال.. ويلسون هو اللى بيمشى البرلمان، وويلسون هو معين كروسمون رئيس للبرلمان، والأغلبية ماشية ويجب أن تلتزم بالقرارات اللى بتاخدها اللجنة التنفيذية للحزب. وأما ناس خرجوا وسبق ويلسون، قال: إن ماحدش له حق إنه ينبح إلا مرة واحدة ومحدش من دول ينبح مرة تانية. ومعروف إن اللى يخرج عن قرار الحزب يفصل، وإنه أما فُصل ناتنج علشان حرب السويس مقدرش يدخل البرلمان تانى!

نكمل بعد بكره. متشكرين.